السلطان برسباي ودعائم سياساته الاقتصادية في كتاب (السلوك) للمقريزي

«دراسة تحليلية»

(٨٢٥-٨٤١هـ/١٤٢١-١٤٣٧م)

The Mamluk Sultan "Perspay" and the pillars of his economic policy In the book "alsluk" of Maqrizi "- an analytical study 825-841-AH/1421-1437 AD

د. إيمان مصطفى عبد العظيم

أستاذ مساعد التاريخ الإسلامي

قسم التاريخ – كلية التربية – جامعة عين شمس

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

تناول المؤرخون الحديث عن فترة المائة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك وتناثرت أقوالهم في مؤلفاتهم، واتفق –أغلبها– على كون هذه الفترة من فترات الفساد السياسي خاصة بعد موت "المؤيد شيخ" إلى سقوط الدولة؛ وذلك نظرًا لكثرة عزل وتعيين سلاطين المماليك، وقصر مدة حكم الواحد منهم، غير أن هذا لم يمنع برسباي الدقماقي" الأمير الطموح"، أن يصل إلى سدة الحكم المصري في هذه الفترة المميزة والمتمايزة "٨٢٥–٨٤١هـ/١٤٢١–١٤٣٧م"، ويمد فترة حكمه لأكثر من خمسة عشر عامًا، مما برهن على الاستقرار السياسي وقلة الاضطرابات، إلا إن سمة ثالثة اتسم بها عصره وهي.. سوء الأوضاع الاقتصادية، فكيف حدث هذا التناقض والتمايز في فترة حكم برسباي، وما هو حجم الدور الذي لعبه في تدهور الأحوال الاقتصادية بالسلطنة المملوكية ؟ وعلى أي نوع من الدعائم استند في قيام سياسته الاقتصادية؟ وكيف كانت هذه الدعائم وسيلةً وهدفًا له لجمع المال، وملأ الخزانة السلطانية بالمال الوفير، وفيما كانت موارد إنفاقه؟ كل ذلك في نقاط رئيسة سوف نتناولها من خلال هذه الورقة البحثية، في محاولة لكشف الغموض عن هذا السلطان وسياساته الاقتصادية ومنهجه في الحكم، خلال هذه الفترة من تاريخ مصر الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: دعائم– السياسة الاقتصادية– السلطان المملوكي– برسباي– دراسة تحليلة.

Abstract:

Historians have dealt with the recent period of the last hundred years of the Mamluk sultans and their words were scattered in their works, and most of them agreed that this period of political corruption, especially after the death of "El moeed -Sheikh" to the fall of the Mamluk state, due to the large isolation and appointment of the Mamluk sultans, and short The rule of one of them, but this did not prevent Persbay Daqmaki "ambitious prince", to reach the 'rule of Egyptian rule in this distinctive and distinctive period' 825-841 AH, and extends his rule for more than fifteen years, which demonstrated the political stability and lack of unrest However, a third feature was characterized by his age, It is .... Poor economic conditions, how did this contradiction and differentiation occurred during the rule of the Mamluk Sultan of persbay, and how much he played in the deterioration of economic conditions in the Mamluk Sultanate? And on what kind of pillars was based on the establishment of economic policy? How were these pillars a means and purpose for him to raise money, and filled the Royal Treasury with abundant money, and what was the resources of spending? All this in key points will be addressed through this paper, in an attempt to uncover the ambiguity of this Sultan and his economic policies and approach to governance, during this period of the history of Islamic Egypt.

Key Words: Pillars - Economic policy –Mamluk Sultan - Perspay – Aanalytical Study.

قالوا: فهل جاد الزمان بمثله قلت: الزمان بمثله لشحيح (١) بحر البسيط

المقدمة:

تناول المؤرخون الحديث عن المائة عام الأخيرة من عصر سلاطين المماليك، واتفقت أغلب آراؤهم، على أنها فترة الفساد السياسي الواضح في سلطنة المماليك، خاصة بعد موت السلطان "المؤيد شيخ"(٨٢٤هـ/١٤٢١م)(٢) إلى سقوط الدولة أمام القوة العثمانية عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م؛ وذلك نظرًا لكثرة عزل وتعيين سلاطين المماليك، وقِصر مدة ‘حكم الواحد منهم، وكثرة الاضطرابات السياسية والثورات الداخلية، وقلة فترات الاستقرار السياسي.

غير أنه – وللموضوعية – شهدت هذه الحقبة التاريخية تولي أكثر من سلطان مملوكي متميز(٣)، اتسم عهده بالاستقرار السياسي– إلى حد ما–، وطول فترة الحكم مع قلة الاضطرابات السياسية– غالبًا–، وفي مقدمتهم **الأشرف برسباي** "محور الدراسة"، الذي‘قدر له وهو" **الأمير الطموح**"، أن يصل إلى‘**سدة** الحكم المملوكي في هذه الفترة **المتميزة والمتمايزة** بدءًا من عام "٨٢٥هـ/١٤٢٢م إلى عام ٨٤١هـ/١٤٣٧م"، واستطاع **بحنكة** سياسية فريدة أن يطيل فترة حكمه لأكثر من ستة عشر عامًا(٤)، مما دلل على شيوع الاستقرار السياسي، إلا إن **سمة أخرى مهمة** ميزت عصره، وهي: **سوء الأوضاع الاقتصادية** بوجه عام في السلطنة المملوكية، والتي جاءت على الأرجح كنتيجة مباشرة– في اجتهادي– لما اتخذه هو من سياسات اقتصادية، وإجراءات أو قرارات اقتصادية اتسمت– غالبًا– بالجور والعسف، وجنى من ورائها **لنفسه هو** ثروات هائلة دون أن **يستخدمها** في تحسين أوضاع السلطنة الاقتصادية، ويرفع الأعباء المالية عن كاهل الرعية، ويخفف المعاناة عنهم في كافة طوائف الشعب، ليقدم لنا نموذجًا جديدًا للحاكم السياسي في الدولة الإسلامية وهو:

"**السلطان التاجر**"، بشخصه وصفاته، وأخلاقه المادية المتأصلة بداخله، فقد عهدنا منذ البدايات الأولى للدولة الإسلامية أن حكام المسلمين لم ينشغل أحدهم بعمل آخر بخلاف إدارة الحكم وسياسة شئون الرعية، حتى كان الشطر الثاني من العصر العباسي، وقد ظهرت حرف أخرى للسلطان، وهو"**الحاكم السياسي**" **يعمل بها**، ويمكنها أن تؤثر **بالسلب** على عمله السياسي السلطوي، وعلى اقتصاد الدولة والرعية، وهو ما وضح من كتابات البعض من مؤرخي العصر المملوكي، وخاصة المقريزي(ت٨٤٥هـ/١٤٤١م) في سفره الضخم: **السلوك لمعرفة دول الملوك**(٥)، مما دفعني لتناول هذا الموضوع الحضاري حول **سياسات الاقتصاد المصري** في عصر سلاطين المماليك، التي – وللموضوعية- سبق وتعرض لها قلة من **المؤرخين المحدثين**، وقدموا حول **اقتصاد دولة سلاطين المماليك** عدة أبحاث أذكر من بينها: د. سعيد عاشور: التدهور الاقتصادي في مصر في ضوء كتابات ابن إياس(٧٨٢-٩٢٣هـ/١٤٦٨-١٥١٧م)، دراسات وبحوث إشراف أحمد عزب عبد الكريم، ديسمبر، ١٩٧٣م؛ د. عثمان على محمد عطا: الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م؛ د.محاسن الوقاد: الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية(٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، طبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٩م؛ د.حيان ناصر الحجي: أحوال العامة في حكم المماليك" دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية"(٦٨٧-٧٨٤هـ/١٢٨٨-١٣٨٢م)،الكويت؛ ود.علاء طه رزق: عامة القاهرة في عصر دولة المماليك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، ١٩٨٩م، **غير** أن هذه الدراسات السابقة، وللدقة،، لم تتعرض صراحة ومباشرة لدور سلاطين المماليك أنفسهم وسياساتهم الاقتصادية، وراء حدوث الأزمات الاقتصادية في العصر المملوكي وأثرها في المجالات السياسية والاجتماعية على حد سواء، مما دفعني بالبحث والدراسة لإيضاح مدى ارتباط هذه السياسات بشخص

السلاطين الحكام، من خلال ما أورده المقريزي من أخبار في كتابه الضخم، بدايةً وأساسًا، فلا شك أن معاصرته لعصر برسباي جعلت كتاباته كوثائق شاهد العيان، وعنه ومن كتبه نقل اللاحقون عند التأريخ لبرسباي وعصره، **في محاولة** لكشف الغموض الذي يكتنف هذه الفترة التاريخية، وإيضاح حقيقة شخصية السلطان المملوكي برسباي، وملامح أو دعائم سياسته الاقتصادية وأهدافها؟ وبيان حال المجتمع المملوكي وقتئذ حتى يساعده في اتخاذ مثل هذه الدعائم؟ وأخيرًا، لماذا انتهت تجربته بسوء الأوضاع الاقتصادية للدولة والرعية معًا؟!

تساؤلات عدة أجيب علىها من خلال عدة نقاط رئيسة هي:

- التعريف بـ برسباي.
- دعائم سياسة برسباي الاقتصادية.
- أوجه الموارد المالية وأوجه الإنفاق عند برسباي.
- دعائم سياسة برسباي الاقتصادية بين "السلب والإيجاب".
- النتائج المترتبة على تطبيق سياسة برسباي الاقتصادية.
- برسباي في رؤي "المقريزي".

في الخاتمة:

ذيلت الدراسة بأهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة.

راجية من الله السداد والتوفيق،،،.

middle-east2014@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9502

***- التعريف بـ برسباي[٦]:**

أمير مملوكي جركسي[٧]، ابن لأسرة عائلها أب فقير، فقر مدقع، لدرجة أن يوصف: "**من أوضع الناس في بلاده، وأشدهم فقرًا**" [٨]، مما جعله يدفع بابنه إلى رجل حرفي، **حداد** ليعمل لديه و"**ينفخ في الكير**"[٩]، ثم يفاجئ الصغير"برسباي" أن يقوم هذا الحداد ببيعه لرجل يهودي يدعى "صادق"، فيصير في خدمته[١٠]، و"**تلقن بأخلاقه، وتطبع بطباعه**"[١١]، حتى جيء به إلى مصر وابتاعه الأمير المملوكي **دقماق الأحمدي**، نائب ملطية[١٢]، ومنه انتقل إلى السلطان الظاهر برقوق(٧٨٤-٧٩٠هـ/٧٩١-٨٠١هـ)[١٣] ليرتقي في سلك الأمراء **العسكري**، ومنه إلى تولى الوظائف الإدارية الكبرى، من عصر السلطان المؤيد شيخ(٨١٥-٨٢٤هـ/١٤١٢-١٤٢١م) إلى السلطان ططر(٨٢٤هـ/١٤٢١م)[١٤]، ثم ابن السلطان ططر(أواخر عام ٨٢٤هـ/١٤٢١م)[١٥] ينتقل برسباي من وظيفة إلى أخرى حتى يصبح نظامًا للملك[١٦] ومدبرًا لأمره، وبعد فترة وجيزة، يطيح بالسلطان الصغير" ابن ططر"، وتتفق كلمة الأمراء المماليك الكبار[١٧]على توليته عرش سلطنة المماليك[١٨].

هكذا، نشأ برسباي صغيرًا، وكبر شابًا، وتخلق بأخلاق من رباه صغيرًا، واكتسب من صفاته، فأحب المال حبًّا جمًّا، وتحين الفرصة لينهم في جمعه، لدرجة أن وصفه معاصره المقريزي قائلًا:"**جمع بين الشح والبخل والطمع**"[١٩]، وهو ما أكده ابن إياس[٢٠] بقوله:".. **عنده طمع زائد في تحصيل الأموال، ومحبًّا لجمع الأموال من المباشرين**"[٢١]، **ويبدو الأمر في اجتهادي**، ما هو إلا صفة **مكتسبة** لا شك، اكتسبها برسباي، **أولًا:** من تأثره بذلك الحداد اليهودي"المربي الأول" له، **وثانيًا:** من بيعه في سوق النخاسة، وصك الرق الذي وصم به، **وثالثًا:** من تربيته العسكرية، وما لاقاه من نفي أو سجن من أساتذته أو سلاطينه السابقين[٢٢]، فلا شك أن كل ذلك كفيل بأن يترك فيه أثرًا قويًّا نحو حب الحرية، والتمسك بها، **وضرورة** وفرة المال"عصب الحياة" لديه مع السلطة والنفوذ حتى لا

يتكرر ما حدث له من قبل، من رق أو سجن، ولا جدال في أن **يسعى ويجد** لينتهي به الأمر إلى أن يكون أميرًا مملوكيًّا قويًّا ومتميزًا، ونظامًا للملك[٢٣]، ثم سلطانًا للبلاد، وقد بلغ من العمر **نحو الستين عامًا!**[٢٤]، وأن يحقق ثروة طائلة زادت على سابقيه، ثروة هائلة تحدث عنها معاصروه ولاحقوه على حد سواء، وغدت نموذجًا لمن أتى بعده، يسعى أن يصل إليها أو يزيد علىها، **فكيف نجح** برسباي في جمع هذه الثروة الطائلة؟ هل يرجع نجاحه لكونه سلطانًا أم لكونه سلطانًا وتاجرًا في ذات الوقت؟!

الإجابة، فيما يلي مع عرض لسياسة برسباي الاقتصادية ودعائمها التي ارتكزت علىها، وكيف كانت هذه الدعائم وسيلةً وهدفًا في ذات الوقت؟!

*- **دعائم سياسة برسباي الاقتصادية:**

بادئ ذي بدء، وتحريًا للموضوعية وجب التنويه إلى أن برسباي كسلطان مملوكي اختلف عمن سبقه، وزاد علىه، فقد كان من الطموح الشخصي، والتطلع إلي السلطة والحكم، مع الرغبة في تحقيق الثروة الطائلة، أكثر بكثير ممن سبقه، فلم يكتف بكونه سلطانًا وإنما أراد لنفسه شهرة، وذكري دائمة، تظل من بعده، مع ثراء فاحش لنفسه أولًا، ثم لسلطنته، وأخيرًا لرعيته، ولذا ومنذ اللحظات الأولى لحكمه اتخذ من نفسه سلطانًا للبلاد، ومدبرًا لشئون السياسة والحرب، جنبًا إلى جنب مع كونه رجل الاقتصاد الأول في الدولة منفردًا به، ومعدًا لسياساته دون معاون أو مشير، **وغدا** هدف سياساته الاقتصادية هو: جمع المال الوفير، وملأ الخزائن به السلطانية **أولًا** ثم الحكومية **ثانيًا،** فعلى أي دعائم استند برسباي في سياسته الاقتصادية لإدارة البلاد؟ أو ما هي وسائله لتحقيق أهدافه الاقتصادية وجمع هذه الثروة الطائلة من المال؟.

الإجابة،، في عرض موجز لتلك الدعائم أو- الوسائل- التي ارتكز علىها برسباي في سياسته الاقتصادية **موثقة بالأخبار والأوامر السلطانية** الصادرة منه شخصيًّا

من بداية عصره إلي نهايته، وفقًا لترتيب حدوثها والعمل بها أو تنفيذها من خلال كتاب: " **السلوك لمعرفة دول الملوك**" للمقريزي "ت٨٤٥هـ/١٤٤١م"، **على النحو التالي:**

أولًا- التدخل في حركة الأسواق التجارية: من خلال: أسلوب البيع، طرح البضائع، التسعير.

ثانيًا- موظفو المال من ذوي الجور والعسف.

ثالثًا- الإفراط في الضرائب، من خلال:

كثرة الفرض- الاستحداث- المغالاة في القيمة- رفع حماية الأمراء.

رابعًا: تطبيق نظام الاحتكار الاقتصادي الشامل.

خامسًا: العقوبات المالية، والمغالاة في الفرض، ومنها:

المصادرة – الحوطة – "استخلاص الأموال" – قطع الرواتب.

سادسًا: الرشوة المالية في تقليد وظائف الدولة، أو**(بيع المناصب الإدارية):**

سوف أعرض لهذه الدعائم، موثقة بالأخبار والأوامر السلطانية الدالة علىها، فيما **يلي:**

الدعامة الأولى:

-التدخل المباشر في حركة الأسواق التجارية:

كان لبرسباي تدخلًا واضحًا ومباشرًا في حركة الأسواق التجارية في السلطنة المملوكية عامة، و له أكثر من صورة، أعرض لها على **النحو التالي:**

أولها: التدخل في أساليب البيع ونوعيتها:

البداية،، مع أسواق"الثياب والقماش"، وأمر سلطاني من برسباي في جمادى الأول عام ٨٢٥هـ/١٤٢١م، اقتضى بيع الثياب الواردة من خارج مصر **بالنقد** دون **النسيئة** أو"الأجل"[٢٥]، وضرورة التزام التجار بتنفيذ الأمر السلطاني، يقول الخبر:".. **وفيه رسم**[٢٦] **أن لا تباع الثياب التي تجلب من بغداد**[٢٧] **أو الموصل**[٢٨] **وبلاد**

الشام[٢٩] **والإسكندرية إلا بالنقد**"[٣٠]، **ولعل** أهم ما نلاحظه في هذا الأمر، أن برسباي بدأ مباشرة بتنفيذ سياسته الاقتصادية سريعًا، وكان البيع بالأجل ساريًا من قبله بكثير، ويحقق للتاجر ربحًا كبيرًا في مقابل فترة السداد، على عكس البيع المباشر الذي يقلل من أرباحه، وقد جاء رد فعل التجار مستسلمًا، للأمر السلطاني، ولكن لفترة وجيزة، حسبما قال الخبر: "**امتنع التجار مدة من الشراء نسيئة**"[٣١].

ثانيها- طرح البضائع:

الطرح كنظام اقتصادي من أهم العوامل التي تركت أثارها السلبية على التجار في العصر المملوكي بوجه عام، فقد قامت فكرته على أساس أن تطرح الدولة البضائع المتوافرة لديها - أيًا كان السبب- على التجار، أي **أنها تفرض البضائع** علىهم بالسعر الذي ترتضيه، وبالكمية التي تريدها بغض النظر عن حاجة الأسواق لهذه البضائع أو عدم حاجاتها إليها، ثم إن التاجر لم يكن يتمتع بحق الرفض أو حق المساومة على السعر المفروض من قبل الدولة[٣٢]، وقد قام سلاطين المماليك من قبل برسباي بهذا الطرح، وجاء هو ونفذه، ولكن باستزادة في عدد مرات الطرح ومبالغة في كمياته، وغلو في سعره، وتنوع في بضائعه من محاصيل وغلات" فول وبهار" مثلًا، أو حتى غنائم الحرب والأسري، والأمثلة على ذلك متكررة طوال فترة حكمه، **أذكر منها:** في أواخر عام ٨٢٧هـ/١٤٢٣م، شهر ذي القعدة، عادت الأغربة[٣٣] المقاتلة المنتصرة من قبرص[٣٤]، وهي محملة بالغنائم من الجوخ الكثير، والأسرى وعددهم: ثلاثة وعشرين رجلًا"، ومن بينهم **ملك قبرص** "**جينوس**" **أو جانوس**، فقدمت الغنائم لبرسباي من الجوخ نحو مائة وثلاث قطع"، **فأمر أن**" '**ينزل بها للسوق التجاري، و طرحت على التجار، ولم يعط المجاهدون منها شيئًا**" [٣٥].

هكذا باع برسباي غنائم الحرب وأسراها، وانفرد بالعائد لنفسه دون أن يمنح رجاله الذين صنعوا له النصر، جزءًا منها وكأنه اكتفي بما قدمه لهم من **نفقة** السفر للحرب!!!

في عام٨٣٢هـ/١٤٢٨م، في شهر رجب، خبر يقول: "**فيه طرحت بضائع من المتجر**[٣٦] **السلطاني على اناس، ولم يعف أحد من التجار عن أخذها، فارتفعت الغلة**[٣٧] **من مائتين وعشرين درهمًا الإردب**[٣٨] **إلي ثلاثمائة**"[٣٩]، مما يشير إلى أن السلطان يطرح البضائع و'يلزم بضرورة شرائها، دون مراعاة لاحتياجات التجار أو إمكانياتهم المالية، **وهو ما كرره** في عامين آخرين متتاليين هما: ٨٣٨هـ/١٤٣٤م، ٨٣٩هـ/١٤٣٥م.

في شهر صفر عام **٨٣٨هـ/١٤٣٤م، خبر ثالث،** يقول:".. **فيه طرح من شون السلطان**[٤٠] **عشرة آلاف إردب من الفول على أصحاب البساتين والمعاصر وغيرها من الدواليب**[٤١]**، بسعر مائة وخمسة وسبعين درهما من الفلوس كل إردب**" **مع رسم بألا يحمي**[٤٢] **أحد ممن له جاه**"[٤٣]**، وفي شهر رجب عام** ٨٣٩هـ/١٤٣٦م، خبر رابع، يقول:".. **فيه طرح على التجار بالقاهرة ودمشق ألف حمل**[٤٤] **فلفل بمائة ألف دينار، حسابًا عن كل حمل مائة دينار، نزل بهم منها بلاء لا يوصف**"[٤٥]، وفي هذه الجملة الأخيرة من عبارة المقريزي دلالة واضحة على مدى ما أصاب الناس من ضرر دون أن يهتم السلطان أو يراجع نفسه ويتراجع عن قراره.

ثالثها- نظام التسعير الإجباري:

اختلف الفقهاء حول شرعية التسعير، وتسعير البضائع من جانب الدولة، ففي حين قال البعض إنه **يحرم على المحتسب التسعير في كل وقت،** أجاز البعض الآخر التسعير في زمن الغلاء[٤٦]، وفي حالة ما إذا كانت البضائع من إنتاج البلاد، وليست من الواردات[٤٧].

لجأ سلاطين المماليك إلى ذلك الإجراء من حين لآخر وطوال تاريخ دولتهم خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية، ويقصد به .. تحديد سعر البضائع في البيع والشراء، فقام به برسباي وإن أفرط، في استخدمه، وقرنه– غالبًا– بطرح البضائع سواء المنتجة داخليًا أو الوافدة من الخارج، ومثال ذلك ما حدث في عام ٨٢٦هـ/١٤٢٢م، عندما: "**ختم**(٤٨) برسباي على مطابخ السكر، وألزم من يدولب السكر(٤٩) ألا يتعرض أحد منهم لعمله، ومنعت باعة السكر، وباعة الحلوى من شراء السكر إلا من سكر السلطان، والأكثر من ذلك أنه أمر بتسعير السكر القنطار(٥٠) بنحو ٤٠٠٠ درهم"(٥١).

هكذا، يأمر **برسباي بالسعر** الذي يرتضيه دون مراعاة لحال التجار والصناع أو مقدرتهم المالية، وكذلك **يبيع** البضائع الواردة من الخارج كما حدث في الأعوام:"٨٣٢هـ/١٤٢٨م، ٨٣٨هـ/١٤٣٤م، ٨٣٩هـ/١٤٣٥م" سالفة الذكر، أو في بيع غنائم الحرب والأسري كما حدث في عام "٨٢٧هـ/١٤٢٣م".

حول هذه الدعامة بعض الملاحظات أعرضها فيما يلي:

أولًا– أوجد برسباي هذه الدعامة الاقتصادية، فلم تكن من قبله، ولم يقم بها من سبقه من سلاطين، فكان هو أول سلطان من سلاطين المماليك يتدخل بوضوح ومباشرة في حركة البيع والشراء داخل الأسواق التجارية.

ثانيًا– **اتخذ** تدخل برسباي في حركة الأسواق التجارية أكثر من صورة كتحديد نوع البيع، بالشكل الذي يعجل بوفرة أرباحه دون مرور وقت طويل، كالبيع الفوري دون الأجل.

ثالثا– **مثل** طرح البضائع، صورة ثانية من صور تدخله في حركة الأسواق التجارية نعم، ولكنه زاد على سابقيه بأن غالي في تقدير قيمة بيع هذه البضائع وشرائها .

رابعًا: **مثل** تسعير البضائع صورة ثالثة لتدخله نعم، وو فقما يراه وما يحقق له أعلى الأرباح.

الدعامة الثانية:

- **موظفو المال "بالضرورة"" من ذوي الجور والعسف:**

مثل أصحاب العسف والجور، لبرسباي الدعامة الثانية لسياسته الاقتصادية، حيث عمد إلى اختيارهم، وبهم حصد أموال طائلة بسبب ومن غير سبب غالبًا، فكانوا له الذراع الأيمن القوي، الذي يأتي له بما يريد، وقتما يريد، وكيفما يريد، وبالنظر لمن تولى وظائف المال، من **الإستادار**(٥٢)، وناظر الخاص(٥٣)، ووكيل الديوان المفرد(٥٤)، وجدناه قد اتسم بصفة أساسية هي العنف والقسوة في إجراء عمله من جباية وتحصيل للأموال، وفقًا لما اشترط برسباي في تولية الموظف" المالي" القسوة، وفي هذا الأمر وجدت عدة ملاحظات في **تناوله لهذه الدعامة، أعرض لها فيما يلي:**

أولًا- اشترط برسباي لتعيين موظفيه الماليين توافر صفة القسوة والعنف في التطبيق وأداء مهام وظيفته، وفي ذات الوقت لم يتوان هو في معاملتهم بنفس الأسلوب من قسوة أو عنف، فهو يعين الموظف ليتم مهمته، فإن عجز عن الأداء سرعان ما يعزله ويأتي بغيره دون تردد، أو سرعان ما يعاقبه ويلزمه بالمال الذي يريده، ويستخلصه منه هو شخصيًا!!

ثانيًا- قد يستمر التعيين لعدة شهور قليلة، وربما لعدة سنوات قليلة، فقد يحدث أن يعين ويعزل الاستادار، ثم بعد شهور يعاد تعيينه مرة أخرى في ذات الوظيفة، وهو ما يتضح من خلال ثبت موظفيه الاستادار، وقد أفردنا له في ملاحق البحث بالأسماء وسنوات العمل.

ثالثًا- عمد برسباي لاستخلاص الأموال من مباشريه وموظفي المال، عقابًا على عجزهم وعدم الوفاء بالالتزام المالي لوظيفتهم، مما دفع بالبعض منهم إلى بيع ممتلكاته سدادًا لهذا العجز.

رابعًا- كثر عدد من تولى وظائف المال، مع قصر مدة ولاية الواحد منهم؛ نظرًا لكثرة العزل والتولية خلال سلطنته التي بلغت نحو ستة عشر عامًا، ومثال ذلك بلغ عدد فترات مدة وظيفة الاستادارية نحو خمس عشرة فترة، تكرر فيها نحو ثلاثة من الموظفين في أكثر من فترة، **ومن هؤلاء، نذكر:** أرغون شاه"، وأيتمش الخضري، وابن أبو والي[٥٥]، والثلاثة تولوا في تكرار مسئولية الاستادارية خلال العامين الأوائل من عهده ٨٢٥-٨٢٦هـ/١٤٢١-١٤٢٢م، **وتلاهم** ابن كاتب جكم، وصلاح الدين بن نصر الله، ووالده بدر الدين بن نصر الله، وزين الدين عبد القادر"تولى مرتين"، ابن كاتب المناخ" تولى مرتين"، اقبغا الجمالي، جانبك الصوفي[٥٦].

خامسًا- تميز أغلب موظفي إن لم يكن – أجمعهم- بشدة العسف والجور، إلا إن أكثرهم على الإطلاق عسفًا كان أولهم وهو: أرغون شاه، ويليه: أقبغا الجمالي.

الدعامة الثالثة:

الإفراط في الضرائب:

وجب التنويه بداية إلي أن هذه الدعامة قديمة ومستخدمة من قبل سلاطين المماليك من قبل برسباي[٥٧]، لم يوجدها، فقد لجأ أغلب سلاطين المماليك ممن سبقه إلي فرض الضرائب الباهظة، كوسيلة للحصول على الأموال لتجهيز الحملات العسكرية، بالاضافة إلى وسائل أخرى، منها: جمع الخراج "**خراج الأرض**" من المزارعين والفلاحين قبل موعد استحقاقه، وقبل جمع المحصول الجديد، وأحيانًا قبل موسم فيضان النيل، وكذلك، أخذ أجرة العقارات والأملاك مقدمًا عن بضعة أشهر مما عرض الناس لكثير من المظالم[٥٨]، ثم **أتي برسباي** ليسير على نهج سابقيه، ولكن بشخصه وصفته هو المحبة للمال والنهمة في جمعه، فتميز عن سابقيه وزاد علىهم، وقد تحقق له ذلك بأكثر من **سبيل، كان أولـه: كثرة تكرار الفرض، وإعادة ما سبق**

إلغاؤه، وثانيه: استحداث الجديد من الضرائب، وهو ما سمي "**بالمكوس**" على التجار خاصة داخليًّا وخارجيًّا، **وثالثه:** رفع حماية الأمراء، **وأمثلة ذلك:**

أ- إعادة فرض ضرائب سبق إلغاؤها:

ومثال ذلك: إعادة مكس(٥٩) **دار التفاح**(٦٠): بالأمر السلطاني في شوال عام ٨٢٥هـ/١٤٢١: "... رسم بإعادة **مكس** دار التفاح الذي أبطله المؤيد شيخ، فأعيد بسفارة الوزير ابن كاتب المناخ"(٦١)، والدار هذه سوق، بظاهرها عدة حوانيت لبيع الفاكهة، 'يحصل من أجرتها في كل شهر **سبع آلاف درهم** فلوس(٦٢)، قرر المؤيد شيخ رفع الضرائب من علىها، في عام ٨٢١هـ/١٤١٨م، إلا إن برسباي لما تسلطن، أراد أن يوفر مزيدًا من المال بإعادة مكوس هذه الدار وغيرها إن وجد.

ب- المكوس: "استحداث ضرائب جديدة بجانب المقررة":

عمد برسباي إلي الارتكاز على الضرائب بكثرة الفرض، وكذلك قام باستحداث الجديد منها لجبايته مع المقرر من قبل، **وله أكثر من مثال، منها:** مكوس "القرعان، والضيافة، والخيول"، وسوف أعرض للثلاثة **على النحو التالي:**

أ- **مكوس "القرعان"**(٦٣):

مكوس مستحدثة بتاريخ عام ٨٣٠هـ/١٤٢٦م، والسبب في استحداثها: **مملوك** سلطاني أقرع"، سخر منه المماليك في حضرة، فسأله أن يجعله كبير القرعان، ويوليه علىهم، "فأجابه السلطان، ورسم له، وخلع علىه"، **وقرر الرجل "فرائض من المال" على الأقرع،** فعلى اليهودي مبلغ، وعلى النصراني مبلغ، وعلى المسلم مبلغ، بحسب حالته ورتبته، حتى أمراء المماليك لم تنج منه، حيث "**فرض على الأمير الأقرع عشرة دنانير**"، وزاد في **غيه وطغيانه،** فقيل: "**وتجاوز بأن عد الأصلع والجلح**(٦٤) **في حكم الأقرع**"(٦٥).

ب-مكوس الضيافة:

مكوس صدرت باستحداث الإستادار زين الدين عبد القادر بن أبي الفرج، حيث سار إلي النواحي، ففرض على كل بلد مالًا سماه الضيافة، يستعين به على عجز الديوان المفرد لنفقة المماليك السلطانية"، وحقق من ورائه مالًا كثيرًا، فكان يأخذ من البلد الواحد مائة دينار، مما ترتب علىه أن "**اختل حال الفلاحين خللًا يظهر إثره فيما بعد** على حد قول المقريزي"[٦٦]، وهكذا،، سيدفع الناس نظير استضافته، أو نظير مقام الرجل لديهم!! .

ج- مكوس الخيول:

من إصدار السلطان برسباي، بتاريخ شهر شعبان عام ٨٣٧هـ/١٤٣٣م، حيث: "**فرض السلطان على جميع بلاد الشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة وسائر الوجه البحري خيولًا تؤخذ من أهل النواحي**"[67]، وقد **سبق ذلك الفرض** أن قام ناظر **ديوان الجيش**[٦٨] فأحصى قري أرض مصر كلها قبليها وبحريها، فكان عددها نحو **ألفين ومائة وسبعين** قرية(**٢١٧٠**)، وتستطيع أن تعرف مجموع وحصيلة المبلغ الذي ‘جمع، خاصة لو عرفت أنه كان يؤخذ من كل قرية **خمسة** آلاف درهم فلوس عن ثمن فرس واحد، ويؤخذ من بعض الفري **عشرة** آلاف عن ثمن فرسين[٦٩].

ثالثًا- رفع الحماية، ومنع الأمراء منها، ومحو الرنوك[70]:

الحماية: مصطلح يقصد به الضريبة التي يفرضها أمير أو السلطان على بعض الأراضي و**المتاجر والمراكب والأرزاق**[٧١]، ولها مقابل هو حماية الذي يدفعها[٧٢]، وقد عرفت في مصر منذ العصر الروماني، وربما من قبله[٧٣]، وقد عمد برسباي إلى إلغائها صراحة وهو ما وضح من خلال عدة أخبار، فمن أحداث عام ٨٢٩هـ/١٤٢٥م، في ذي الحجة، خبر يقول[٧٤]: "**رسم السلطان بمنع الأمراء والأعيان من الحمايات، ومحيت**

رنوكهم عن الطواحين والحوانيت، والمعاصر، وذلك حتى يتمكن مباشرو السلطان من رمي البضائع، فرميت، وهي ما بين سكر وأرز وغير ذلك، فشمل الضرر كثيرًا من الناس، لما في ذلك من الخسارة في أثمانها، والمغرم للأعوان"(٧٥).

في خبر ثاني: في عام٨٣٠هـ/١٤٢٦م: في المحرم: "**منع الأمراء ونحوهم من حماية أحد على مباشري السلطان، ورميت البضائع على جماعات، فكثرت خسارتهم فيها مع الغرامة"**(٧٦).

هكذا،،، أكثر برسباي من فرض الضرائب، **وغالي** في قيمة معدلها، واستحدث منها الكثير، ورفع حماية الأمراء عن الرعية، ودائما ما كان مبرره لذلك الضائقة المالية وسوء الأحوال الاقتصادية، إلا إن السبب الذي دفعه لاستخدام الحيلة والتصرف بهذه الطريقة لجمع المال وتحصيله كان: لنفسه هو دون الدولة أو الرعية؟!.

ولعل أهم ما يمكن أن نلاحظه على هذه الدعامة، ما يلي:

أولًا- فرض الضرائب تقليد اقتصادي مملوكي قديم، إلا إن برسباي غالي في فرضه، واستحدث منه الكثير، فزاد على القديم بجديد.

ثانيًا- تنوعت الضرائب المستحدثة، التي أقرها برسباي واستفاد من عوائدها هو شخصيًّا ما بين ضرائب على البشر، والدواب وخلافه.

ثالثًا- رفع حماية الأمراء عن الرعية بوجه عام، وجهًا جديدًا من أوجه الاستفادة من الضرائب المقررة.

الدعامة الرابعة:

تطبيق نظام الاحتكار الاقتصادي الشامل:

اعتمد برسباي على نظام الاحتكار كدعامة وركيزة أساسية في سياسته الاقتصادية، في عدة أنواع من الغلة والمحاصيل كالسكر والفلفل، والثياب، وكانت أول

احتكاراته صناعية، ووقعت في العام الثاني من حكمه، في عام **٨٢٦هـ/١٤٢٢م** حيث: "**ختم على مطابخ السكر، وألزم من يدولب السكر، ألا يتعرض أحد منهم لعمله، ومنعت باعة السكر وباعة الحلوى من شراء السكر إلا من سكر السلطان، وعمل لذلك ديوان**[٧٧]**، وأقيم له جماعة (صناع) ليدولبوا السكر**"[٧٨].

يفيد هذا الخبر غلق المصانع، وبطالة عمالها، وزاد على ذلك بأن منع الباعة" بائعي السكر والحلوي" من شراءه إلا من مصنعه هو الخاص"، وكان رد الفعل كما أراده هو، غير أن هذا الأمر أتي بالسلب والضرر على الرعية، وقال المقريزي:" فضاق الناس ذرعًا بذلك، وتضرر به جماعة عديدة"[٧٩]، والأكثر من ذلك أنه أمر بتسعير السكر القنطار بنحو ٤٠٠٠ درهم[٨٠].

في عام ٨٣١هـ خبر آخر: عن احتكار شامل زراعي صناعي تجاري، حيث في شهر صفر: "رسم أن لا يزرع أحد من الناس قصب السكر، وأن يبقي صنفًا منفردًا للسلطان يزرعه في مزارعه بجميع الإقليم، ويعصره عسلًا وقندًا [٨١] وسكرًا" [٨٢].

في عام ٨٣٢هـ/١٤٢٨م:" منع السلطان بالإسكندرية أن ينصب قبان[٨٣] لوزن بضاعة أحد من التجار، فامتنع الكافة من بيع البهار على الفرنج، وألزم الفرنج بشراء فلفل السلطان المحضر من جدة بمائة وعشرين دينارًا الحمل، وكانت قيمته مع التجار ثمانين دينارًا، فأخذ الفرنج منه ما وصلت قدرة مباشري السلطان أن يبيعوه علىهم، وامتنعوا من أخذ بقيته، ورجعوا بكثير مما حملوه من بضائعهم إلى بلادهم، فشمل التجار وغيرهم من ذلك ضرر كبير[٨٤].

كذلك،، في عام٨٣٢هـ/١٤٢٨م: في شهر ربيع الآخرة :"أعيد الحجر على السكر، ورسم أن لا يشتريه ولا يبيعه إلا السلطان"[٨٥]، والغريب أنه ألغي القرار بعد فترة وجيزة أيضًا، فقيل:" ثم بطل ذلك"؟!![٨٦].

كذلك،،، في العام نفسه: "عجز الديوان المفرد بمبلغ ٦٠ ألف دينار، فعين له مبلغ ثلاثين ألف برسم المتجر السلطاني، وأول ما بدأ به من ذلك تحكير صنف السكر فلا يدولب زراعة القصب واعتصاره وعمل القند سكر ثم بيع السكر إلا السلطان، وأن توزع الثلاثين على الكشاف والولاة"، وكعادته تراجع عن الأمر، فقيل: "ثم أهمل ولم يتم؟!"[٨٧]، وفيه كذلك، مثال رابع، عن احتكار الثياب:"ورسم أن يكون صنف البعلبكي[٨٨] والعاتكي[٨٩] والموصلي للسلطان لا يشتريه ممن يجلبه إلي القاهرة ويبيعه في الناس إلا هو"[٩٠].

في رجب عام٨٣٢هـ/١٤٢٨م، حكر للغلة والحطب: "وفيه حكر بيع الحطب من بلاد الصعيد، وجعل من أصناف المتجر السلطاني، وحكر بيع غلات النواحي بأسرها، وجعلت أيضًا من جملة المتجر السلطاني"[٩١]، والأكثر من ذلك،،، أنه في عام ٨٣٥هـ/١٤٣١م، احتكر شراء الغلال لرخص سعرها وقتئذ، حسبما قال المقريزي في الخبرالآتي:" فإنها رخيصة، وربما توقفت زيادة النيل فغلت الغلال، فيكون السلطان أحق بفوائدها[٩٢]، مما يعبرعن جشع برسباي، ونهمه لجمع المال، وأخيرًا، في عام ٨٣٧هـ/١٤٣٣م أمر "بـ إلزام الفرنج بشراء فلفل[٩٣] السلطان"، مما كان له رد فعل سيء، حيث أثار غضبهم[٩٤].

هنا أكثر من ملاحظة على تطبيق برسباي لسياسة الاحتكار الاقتصادي، أرصدها فيما يلي:

أولًا– الاحتكار ركيزة أساسية في سياسة برسباي الاقتصادية دون غيره ممن سبقه أو لحق يه.

ثانيًا– **زادت** عدد مرات قرارات الاحكتار للسلطان برسباي خلال سنوات حكمه بنحو ست مرات.

ثالثا– طبق برسباي سياسة الاحتكار شاملًا ل كافة أوجه الاقتصاد المصري.

رابعًا– اتسمت أغلب قرارات تطبيق سياسة الاحتكار عند برسباي بالتردد والتضارب، وكثرة التراجع عنها.

الدعامة الخامسة:

فرض العقوبات المالية(٩٥):

سن القضاء الإسلامي قانونًا للعقوبة كجزاء على ارتكاب الجرائم الجنائية، فمن قطع يد السارق، والحبس أو السجن إلى القتل، ويعمل به في كل دول الإسلام منذ دولة المدينة وإلى العصر العباسي، وفي العصر المملوكي التزم السلاطين بتنفيذ القانون وإيقاع العقاب على الجرائم الجنائية أيًّا كانت، إلى أن ظهر ما يمكن أن نسميه بـ"العقوبة المالية" سواء بالمصادرة أو الحوطة، أو الغرامة المالية، أو حتى قطع الرواتب المقررة، والتي مثلت أسلوبًا من أساليب تحايل السلطة الحاكمة للحصول على المال، و**لم يختلف** برسباي عن سابقيه من السلاطين، **فعندما تسلطن**، لجأ كما فعل سابقيه لمصادرة أموال الناس من المباشرين وغيرهم، وأملاكهم، فكان يكفي أن تظهر على أحد رجال الدولة مظاهر النعمة حتى يكون هدفًا سهلًا للسلطان يقرر عليه المبالغ الضخمة **ليدفعها**، فما فعله برسباي من القبض على الأمير الكبير **بيبغا** المظفري، وسجنه بالإسكندرية ما كان إلا خوفًا منه لأنه" **قد صار له حزب**"(٩٦)، ومثالًا واضحًا لذلك.

تتمثل الصورة الأولى لهذا التحايل، في: المصادرة، والتي عرفت بأنها: المال الذي يلزم الشخص بدفعه وفاءً لما ينسب إليه من اختلاس أوعقابًا على ما يوجه إليه من تهم(٩٧)، وعنها في عهد برسباي، **خبر واحد يقول:** في ربيع الأول من عام

٨٢٦هـ/١٤٢٢م:".. **وفيه رسم بمصادرة قاضي القضاة الشافعي بدمشق**[98]**، والحنفي بها وعدة من تجارها فصودروا**"[99].

تتمثل الصورة الثانية، في الحوطة، ويقصد بها: **إيقاع الحجز** على المال أو العقار[١٠٠]، وقد طبقها برسباي في أحيان كعقاب لاستخلاص المال، وتمادي في ذلك بكثرة إيقاع الحوطة "على الأموال" على موظفيه من رجال دولته، وفي أحيان أخرى اتخذها كعقاب لمن أساء أو اعتدى على حرمة الدولة وهيبتها، ومثال ذلك ما حدث في عام ٨٢٦هـ/١٤٢٢م، شهر ربيع الأول، حيث يقول الخبر:"**وفيه رسم بإيقاع الحوطة على خيول أهل الوجه البحري من الغربية والبحيرة ونحوها فأخذت**"[١٠١]، و**في عام ٨٢٧هـ/١٤٢٣م، شهر رجب:" كتب بإيقاع الحوطة على أموال التجار التي ببلاد الشام والإسكندرية ودمياط، والختم عليها، وتعويقهم على السفر إلي بلادهم**"[١٠٢]، والسبب وراء ذلك أن السلطان قد بلغه أن **الفرنج** أخذوا مركبين قريبًا من دمياط فيها بضائع كثيرة وعدة أناس يزيدون على **مائة** رجل، فكان لابد من رد فعل وإجراء حاسم، فلم يجد سوى الحوطة.

في عام ٨٣٥هـ/١٤٣١م، شهر رمضان: "**أوقعت الحوطة على فلفل التجار بالقاهرة ومصر والإسكندرية ليشتري السلطان من حساب خمسين دينارًا الحمل، وكان قد أبيع عليهم فلفل السلطان في أول السنة بسبعين دينارًا الحمل**"[١٠٣]، **وفي** جمادي الآخرة، **عام ٨٣٨هـ/**١٤٣٤م :"**قبض السلطان على سعد الدين ناظر الخاص، وأخيه الوزير جمال الدين يوسف، وأوقع الحوطة على دارهما، ثم أفرج عنهما من الغد، وألزما بحمل ثلاثين ألف دينار، فنزلا في بيع موجودهما**"[١٠٤]، **وإيراد المال المذكور**"[١٠٥].

تتمثل الصورة الثالثة، في: قطع الرواتب والجرايات[١٠٦] المقررة، وقد لجأ إليها في نطاق ضيق، وعلى فترات متباعدة، فقد وجدنا لها مثالين فقط بينهما نحو عشر سنوات، وإن دللت على أن برسباي قد تفنن في جمع الأموال بالأساليب المتعددة، ومنها: ما ذكره صراحة المقريزي في الخبر التالي: عام ٨٢٨هـ/١٤٢٤م، في رجب: "**قطع السلطان جرايات المباشرين من القمح، وهي خمسة آلاف إردب، فتوفرت للسلطان**"[١٠٧]، **وفي عام٨٣٧هـ/**١٤٣٣م، في رمضان خبر يقول:"**وفي هذه الأيام، قطع عدة مرتبات للناس على الديوان المفرد، والإسطبل السلطاني، وديوان الوزارة، وذلك ما بين نقد في كل شهر، ولحم في كل يوم، وقمح في كل سنة، واغتم لذلك كثير من الناس، وكانت العادة أن تكثر الصدقات في شهر رمضان فاقتضى الحال قطع الأرزاق لضيق حال الدولة**[١٠٨]**، في العام نفسه،** في شوال(٨٣٧هـ/١٤٣٣م)، مثال آخر:" **قطعت أيضًا عدة مرتبات للناس من ديوان السلطان، ما بين علق لخيولهم، ومبلغ دراهم في كل شهر**[109].

أما عن الصورة الرابعة، فوجدناها تتمثل في.. الغرامة: أو استخلاص الأموال: ومن أمثلتها:

في شوال، عام ٨٢٦هـ/١٤٢٢م، يعاقب الاستادر القديم لعجزه عن الوفاء بالتزاماته، حيث: "سلم أرغون شاه إلي الأمير ناصر الدين محمد بن أبي والي الاستادار، ليستخلص منه ستين ألف دينار"[110]، وفي عام ٨٣٠هـ/١٤٢٦م، خبر يقول:"**وفيه، أبيع بالإسكندرية، فلفل للديوان على تجار الفرنج، ثم رسم بزيادة ثمنه علىهم، وقد سافروا به، فكلف قناصلهم([111]) القيام عنهم بذلك**"[112].

في عام ٨٣٨هـ/١٤٣٤م، في صفر، خبر يقول: بعد القبض على الأمير كريم الدين الاستادار، وضربه بالمقارع[١١٣]: "**ومضي به إلي الأعوان الموكلين به**

إلى بيت الأمير التاج والى القاهرة[١١٤] **ليورد ما ألزم به، وقد حوسب، فوقف علىه خمسة وخمسون ألف دينار ذهبًا صولح عنها بعشرين ألف دينار"، فما كان لدي الرجل من حل سوى" بيع موجوده، وإيراد المال"**[١١٥].

هنا ملاحظة مهمة، تتلخص فى:

أولا– المغالاة في توقيع العقوبات، والتحايل في تحصيل المال، بفرض العقوبة المالية، فقد وجدناه إذا أراد توقيع العقاب على أحد موظفيه أو من أساء إليه حول المساءلة إلي نفع شخصي مالي بحت، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة مثل عام ٨٢٧هـ/١٤٢٣م، وعام ٨٢٨هـ/١٤٢٤م.

ثانيًا– هذه الدعامة الاقتصادية الخامسة، مستحدثة عند برسباي، طبقها، وزاد منها ونوع في صورها.

الدعامة السادسة:

تعاطي الرشوة المالية[١١٦] **في تقليد الوظائف أو المناصب الإدارية(بيع الوظائف):**

لجأ بعض سلاطين المماليك – في نطاق ضيق–، من السابقين لبرسباي إلي استخدام الرشوة، في مقابل تولي الوظائف الحكومية، وهو ما ذكره المقريزي حين قال:"...**كان السلطان بحاجة دائمة إلي المال، وهو يمثل عصب الملك القائم على القوة، والدسيسة، وكسب الأنصار، هو بحاجة إليه من أقرب الطرق وأيسرها وخير وسيلة هي: تلزيم المناصب الإدارية الكبري لمن يقدر على الدفع بغض النظر عن الجدارة والأهلية**"[١١٧]، وتسلطن برسباي، فوجد في هذه الأموال موردًا لا بأس به لزيادة الثروة، لتغدو ثروات كبيرة، فأراد بيع الوظائف الحكومية بمقابل مبلغ مالي كبير يدخل في ذمته هو الشخصية"، غير إنه وللموضوعية، قد لجأ لهذه الدعامة متأخرًا،

وبعد نحو عشر سنوات من بداية عهده، فهل كان السبب وراء عدم قبوله الرشوة الضمير أم الوازع الديني، أم هي الظروف المحيطة به وزيادة سوء الأحوال الاقتصادية ما دفعه **لقبول الرشوة** والاعتماد على أموالها في سبيل علاج الأزمات الخانقة التي تمر بها البلاد؟

الإجابة في اجتهادي،، أن هناك أكثر من مثال واضح دلل على تلقي برسباي للرشوة، ولكن مع أواخر عصره، في سنوات أربع متتالية، بدءً من عام ٨٣٥هـ/ ١٤٣١م إلى عام ٨٣٨هـ/١٤٣٤م، فلم يحدث قبلها أن قبل الرشوة في تسيير وظائفه، ولم تقع منه بعد ذلك، ولعل السبب في اجتهادي، هو الظروف المحيطة من سوء الأحوال الاقتصادية قد **ألجأه** متأخرًا لهذه الدعامة في محاولة لتحسين الأحوال الاقتصادية، حتى ولو بمبالغ متواضعة غير مبالغ فيها، ولم يجد سواها**! ومن ذلك:**

في عام ٨٣٥هـ/١٤٣١م، قبل برسباي "السلطان" الرشوة في مقابل تعيين الإستادار:"**.... لما بلغ أقبغا عزل ابن كاتب المناخ من الإستادارية، سعي في الإستادارية على أن يحمل عشرة آلاف دينار، وإن سافر السلطان إلي الشام حمل معه نفقة شهرين، وهي مبلغ أربعين ألف دينار، فأجيب**، وأبقي الكشف أيضًا معه، وأضيف إليه الوجه البحري[١١٨].

في عام ٨٣٦هـ/١٤٣٢م ولي كاشفًا للوجه القبلي بمقابل مالي، فقد:"**خلع على شخص يدعى على، واستقر في كشف الوجه القبلي، عوضا عن طوغان العثماني، على مبلغ اثني عشر ألف دينار يحملها من البلاد!!**[١١٩]، وفي عام ٨٣٧هـ/١٤٣٣م:" .. **كتب باستقرار خليل بن شاهين ناظر الإسكندرية وحاجبها**[١٢٠] **في نيابة الثغر**[١٢١]**، مع النظر والحجوبية، وكان قد بعث بثلاثة آلاف دينار، ووعد بحمل مثلها، وسأل في ذلك، فأجيب إليه**"[١٢٢].

هكذا،، ارتشي برسباي، ووصل به التجاوز إلى **القضاء** ولم يسلم منه هو الآخر، فقبل فيه الرشوة**!! في عام ٨٣٨هـ/١٤٣٤م**، أمر يقول:" **رسم باستقرار سراج الدين عمر بن الحمصي قاضي طرابلس([١٢٣]) في قضاء الشافعية بدمشق، وقد وعد بأربعة آلاف دينار يقوم بها، واستقر عوضه صدر الدين محمد بن النويري بمبلغ ألف وثلاثمائة دينار!**"[١٢٤].

كانت هذه الدعامة **السادسة والأخيرة** من دعائم سياسة برسباي الاقتصادية، ولنا علىها أكثر من ملاحظة، **نرصدها على النحو التالي:**

أولًا– لجأ برسباي في سبيل توفير المال وجمعه إلي هذه الدعامة "بيع وظائف الدولة" أو المناصب الإدارية، متأخرًا بعد مرور عشر سنوات من حكمه، ويحسب له كونه متاخرًا في القيام بها.

ثانيًا– نتيجة لاستخدام هذه الدعامة، تعرض الهيكل الوظيفي لأضرار كثيرة، بحيث وجدنا أن من تولي الوظائف الرسمية ليسوا من أهل الكفاءة والمقدرة، وغير مؤهلين لها.

ختامًا،،،، أقام برسباي سياساته الاقتصادية، على عدة ركائز أساسية قديمة ومستحدثة، فمن تدخل مباشر في حركة السوق التجاري، وتنوع في أساليبه، إلى إفراط مبالغ في فرض الضرائب، وكثرة في فرضها، واستحداث الجديد منها، إلى تطبيق سياسة الاحتكار الاقتصادي الشامل، إلى عقوبات مالية، وإلى قبول الرشوة المالية في مقابل بيع الوظائف الرسمية، ومن كل ذلك تكونت ثروة برسباي، وعظمت كثيرًا، فلم تكن لمن سبقه ولا من لحق به.!!

*- **أوجه الموارد المالية وأوجه الإنفاق عند برسباي:**

بعد هذا العرض لدعائم سياسة السلطان برسباي الاقتصادية وما اتخذه من وسائل أساسية واستثنائية، لإنجاح سياسته الاقتصادية، يمكن أن نخلص إلي تحديد موارده وأوجه إنفاقه، وفي أي أوجه تم إنفاق مثل هذه الأموال الضخمة:

أولا- أوجه الموارد المالية: تمثلت بشكل أساسي فيما يلي:

أ- الخراج "ضريبة الأرض"(١٢٥).

ب- الضرائب قديمة ومستحدثة.

ت- جزية النصر الحربي أو العسكري، ومثاله: حمل قبرص.

ث- أموال الغنائم والأسري(١٢٦).

ج- العائد التجاري ومنه: ثمن البضائع المباعة من المتجر السلطاني(١٢٧).

ح- أموال المصادرات والحوطة.

خ- الغرامة "أموال العقوبة المالية".

د- أموال الرشوة(١٢٨).

ثانيًا- أوجه الصرف والإنفاق(١٢٩): وتمثلت في مجالات أربعة محددة، وهي:

الأول: النفقة السلطانية(١٣٠):

استنفذت غالب أوجه الصرف والإنفاق، وشملت عدة جوانب، **هي:**

أ- **نفقة المماليك السلطانية** بكافة أنواعها من "جلبان وقراصنة"(١٣١)، فقد بلغت نفقة مماليك السلطان برسباي شهريًّا نحو ثمانية عشر ألف دينار، وقد زادت عن نفقة السلطان المؤيد شيخ التي بلغت نحو إحدي عشر ألف دينار شهريًّا(١٣٢).

ب- **نفقة الغزاة** والعسكر **المجردين** من أمراء وجند.

الثاني– التجريدات العسكرية[١٣٣]: وإعدادها وتجهيزها بما يلزمها من أدوات وسلاح.

الثالث– العمائر السلطانية لبرسباي: المدارس، الجوامع، الوكالات التجارية، الأسبلة وغيرها[١٣٤].

الرابع– مشاريع الإصلاح والعمران، مثل: مشاريع الري وحفر الخلجان والترع وغيره[١٣٥].

***– النتائج المترتبة على تطبيق سياسة برسباي الاقتصادية:**

تدخل برسباي في اقتصاد السلطنة المملوكية عامةً، مما كان له أثر بالغ في اقتصاد الدولة، وترتب عليه عدة نتائج مؤثرة، **تمثلت في:**

أولًا– سوء الأوضاع الاقتصادية في كافة أطراف السلطنة حتى غدت سمة مميزة له ولعصره.

ثانيًا– ضعف اقتصاد السلطنة المملوكية بوجه عام وتدهور أحواله.

ثالثا– كساد نشاط السوق التجاري وفساد أحواله.

رابعًا– زيادة الأعباء المالية على كاهل جميع طوائف الرعية، وإرهاقها الشديد.

خامسًا– فساد الهيكل الوظيفي في الدولة بتعيين أهل الثقة دون الأكفاء بتلقي الرشوة.

سادسًا– كثرة خروج التجريدات العسكرية وكثرة نفقات تجهيزها.

سابعًا– كثرة إنشاء العمائر السلطانية لبرسباي والمبالغة في تكاليف تجهيزاتها.

ثامنًا– أوقع الظلم بالكثير من طوائف الرعية، ولا مبالغة حين أقول فيه ما قاله القائل[١٣٦]:

قد بلينا بأمير ظلم الناس وسبح

فهو كالجزار فيهم يذكر الله ويذبح بحر الهزج

*- **دعائم سياسة برسباي الاقتصادية "بين السلب والإيجاب":**

اتخذ برسباي لسياساته الاقتصادية دعائم عدة، رأي فيها وسيلة لتحقيق غايته الأولى ألا وهي جمع المال وبوفرة، وقد اتسمت هذه الدعائم لسياسته الاقتصادية بسمات محددة، هي: الجور والعسف مع مرونة في التنفيذ، و**الإسراف** الزائد في غير موضعه، وفي أكثر من جانب، وتضارب الأوامر السلطانية، **وقد أجملت مظاهر هذه السمات في النقاط التالية:**

- **ظهر** الإسراف وبشراهة في كثرة خروج التجريدات العسكرية الكبيرة، **والمبالغة في تجهيزها** بأدوات القتال من أغربة وأسلحة، وجند وعسكر.
- **ظهر** الإسراف في كثرة الإنفاق على الغزاة والمجردين من أمراء وجند أكثر من مرة، ولنا في عام ٨٢٧هـ/١٤٢٣م وفتح قبرص مثال، فكان عدد الغزاة نحو **ستمائة** رجل، وكلفة الواحد نحو **عشرين** دينار، وفي تجريدة مكة عام ٨٣٦هـ/١٤٣٢م، **خمسين** رجل، وكلفة الواحد ثلاثين دينارًا، **وهكذا** تجريدات عسكرية كبرى، بلغ مجمل كلفتهم نحو آلاف الدنانير(١٣٧).
- **ظهر** الإسراف في إنشاء العمائر السلطانية فله أكثر من مدرسة، ووكالة ومسمط، وأكثر من جامع.
- **ظهر** العسف في تسعير أثمان البضائع، وتحصيل أثمانها الباهظة.
- **ظهر** العسف في استخلاص الأموال من مباشريه أو موظفيه.
- **تضاربت** القرارات والأوامر السلطانية في أكثر من مرة، مما أساء إليه، وقلل من هيبته فلم يستمر تنفيذ أمر واحد لفترة طويلة(١٣٨).

***- موقف الشعب المصري تجاه سياسة برسباي الاقتصادية:**

أمام هذه السياسة الاقتصادية لبرسباي، والتي اتسمت بالجور والعسف، سؤال يطرح: هل كان للرعية موقف من هذه السياسة الجائرة؟ أم أنه وقف صامتًا دون أي رد فعل؟!

تضرر الشعب من كافة القرارات الاقتصادية التي أصدرها برسباي، وهو ما عبر عنه المقريزي، بأكثر من مفرد، منها: نزل بهم البلاء، شمل الضرر كثيرًا من الناس، كثرت خسارتهم، تضرر جماعة عديدة، شمل التجار وغيرهم من ذلك ضرر كبير، وهذه العبارات لا شك تفيد كثرة وقوع الضرر في حق الرعية خلال عصر برسباي، وكذلك كثرة تكرار وقوعه، **إلا إننا وجدنا أن** موقف الرعية بكافة فئاتها- غالبًا- قد توحد تجاه كل هذه القرارات والأوامر السلطانية من احتكار ومصادرات ومغارم في رد فعل واحد هو: **الغضب** فقط، وأحيانًا عدم تنفيذ البعض من هذه الأوامر السلطانية، وأحيانا مناداة السلطان عند رؤيته، ولكنه لا يعيرهم انتباهًا، ولا يلتفت إليهم(١٣٩)، وكأن تسلط برسباي وتعسفه أيضًا، لم يكن في الجانب الاقتصادي فقط، بل أخذ اتجاهًا آخر **وأقصد سياسًّا**، حيث القمع وبسط قبضة الأمن على الرعية، مما يدفع بها إلى الاستكانة.

وبعد،، في الختام **كلمة أخيرة** عن برسباي، ومثلما بدأنا بلمحة موجزة لسيرة الرجل ونشأته والعوامل المؤثرة في تكوين شخصيته، وجب أن ختتم أن بعرض لنقد هادف لصفاته، وتعلق منا على ما ذكره المقريزي وغيره من انتقادات له وصفاته المادية المتأصلة.

***- برسباي في رؤي كتابات المقريزي:**

انتقد برسباي من جانب معاصريه، وخاصة "**المقريزي**" الذي عدد صفاته وأخلاقه المادية المتأصلة فيه، وقال:"..**جمع بين الشح والبخل والطمع**"(١٤٠)، **غير**

إننا وللموضوعية، لابد من وقفة هنا، نعم وجدت في برسباي صفة **الشح والبخل،** ودل على تأصلها بداخله جميع تصرفاته وقراراته أو أوامره السلطانية الاقتصادية بلا شك، إلا إن السؤال الذي يطرح نفسه هو: **هل** شح على نفسه؟ أم شح على معاونيه ورعيته؟ **وطمع** في أموالهم هم وغيرهم؟.

الإجابة في مراجعة أوجه موارده المالية وأوجه إنفاقه، فقد نهم الرجل في حب المال وجمعه، وكون ثروة طائلة بلغت الذروة في آواخر سنوات حكمه، لدرجة أن:"**بلغ عدة مماليكه نحو خمسة آلاف مملوك**"(١٤١)، وهو –وقتئذ– عدد هائل من الجند المماليك لسلطان واحد فقط.

كذلك،، انتقده **المقريزي** قائلاً":... **فيه الجبن، والجور، وسوء الظن**"(١٤٢)، وللدقة والموضوعية، وجب أن نوضح أن الرجل نعم عسف وجار ومقت الرعية، ولم يشفق بها، فما أكثر ما يدل على ذلك، لكن أين **الجبن؟!** وقد جاهر بالعداوة لغيره، وتنافس وصارع وقاتل للوصول إلي سدة الحكم والسلطة، ولنا في حبس أعدائه وقتلهم مثال، وهو ما ذكره ابن إياس:" **قلة أعدائه، وقتلهم بيد غيره**"(١٤٣)، هل يتفق الجبن وقد **أكثر** من خروج التجريدات العسكرية، وقادها بنفسه أكثر من مرة، وعاد منتصرًا، هل ننسي أن برسباي من هزم أوروبا وملوكها، **وفتح قبرص ورودس**(١٤٤)، وأجبرهم على دفع جزية النصر لسنوات طوال فترة حكمه؟!!.

كذلك،،، اتفق مع المقريزي فيما قاله عن برسباي وكراهيته للرعية، حين قال:" .. **وفيه مقت الرعية**"(١٤٥)، فلولا هذا المقت وتلك الكراهية ما ضاق عيش الناس في عصره، وما كانت سمة مصر في عصره"الخراب والتدهور، حيث قال: "**شمل الخراب، وقلة الأموال بها**"(١٤٦)، وقوله الآخر:"**افتقر الناس، وساءت سيرة الحكام والولاة مع بلوغه آماله ونيله أغراضه**"(١٤٧)، ويجب هنا أن نشيد بدقة تعبيرات المقريزي، فهو

بعبارته الأخيرة، ليس بمؤرخ فقط يسجل الحدث، بل هو محلل وراصد وناقد، فيورد ما يعبر عن سوء الأحوال والأوضاع الاقتصادية في السلطنة، بالتزامن مع تحقيق أغراض وآمال برسباي المالية، وكأن لسياسات برسباي هدفًا مزدوجًا له بالخير وللرعية والسلطنة عامة بالسوء، وهو بسياساته الاقتصادية هذه ساهم وبشكل مباشر في زيادة سوء الأوضاع الاقتصاددية، على العكس من السلطان الأسبق له، "برقوق أول سلاطين الجراكسة" الذي حقق الرخاء للرعية والدولة حتى قال فيه القائل(١٤٨):

ملك به اخضر الزمان كأنما أيام دولته ربيع ثان بحر الرجز

ختامًا: أتفق مع المقريزي فيما ذكره من صفات حقيقية وجدت بالفعل في برسباي، وهي:"**كثرة التلون، وسرعة التقلب في الأمور، وقلة الثبات**"(١٤٩)، وهو ما عهدناه في أغلب أوامره السلطانية وتراجعه عن الاستمرار في تنفيذها بعد فترة قصيرة، ومثال ذلك: عام٨٢٧هـ/١٤٢٣م، ٨٣٢هـ/١٤٢٨م.

هكذا،،، كسب برسباي المال، وحصد منه الكثير، ومن أوجه عدة، ولكنه في المقابل، لم يوجهه للرعية والسلطنة، بل أنفقه في أغراضه هو نفسه دون رعيته أو جنده، منها: منشآته وعمائره السلطانية من مدارس وكالة تجارية ومسمط، وتربة فخمة، ناسيًا وربما متناسيًا قول الحكيم(١٥٠):

قد يجمع المال غير آكله ويأكل المال غير من جمعه بحر البسيط

إنها حكمة الزمان، وعبرة التاريخ، فما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع، لقد كد واجتهد في جمع المال، وغدا من أغنى أثرياء عصره، **فكيف اختتم حياته؟!**

الإجابة،،، مريضًا، بمرض داهمه منذ عام ٨٣٧هـ/١٤٣٣م، وظل ملازم له نحو أربع سنوات، وانتهي به الأمر بمرض في عقله، حسبما ذكر ابن إياس:"..

فحصل له ماليخوليا[١٥١] وخفة عقل **ونزق**[١٥٢]"، والتي دفعته لعدة تصرفات غير طبيعية أواخر أيامه[١٥٣]، وترك من ورائه ثروة ضخمة، لم يأخذ منها شيء معه، وسيرة متمايزة عند رعيته تناقلتها ولم تنقده أو تحاكمه عليها.

في الختام،، من هو برسباي؟ هل هو السلطان التاجر الجائر، أم الحاكم الثري العادل، أم أنه الحاكم الذي حاول تحري العدل في الرعية إداريًّا وسياسيًّا؟!

في اجتهادي،،، برسباي هو.. السلطان التاجر نعم إن جاز التعبير، وهو الحاكم الجائر اقتصاديًّا، **والسياسي الذي حاول تحري** العدل سياسيًّا، ببعض الأوامر السياسية والاجتماعية الإيجابية، **ومنها:**

أ- **الجهاد** ضد الصليبين المعاصرين له ولعصره، وفتح جزيرة قبرص وفرض جزية النصرعليها.

ب- **النظر** بنفسه في محاكمات المتخاصمين.

ت- **إبطال** تقبيل الأرض في حضرة السلطان[١٥٤]، وكان تقليدًا متبعًا من السلاطين قبله، الركوب في المواكب السلطانية من غير شارة الملك[١٥٥]، وهي السمة التي ظلت ملازمة له طوال عصره.

ث- **تتبع** البغايا والزامهن بالزواج.

ج-**منع** النساء من الجلوس على الحوانيت، والخروج للترب[١٥٦].

ح-**أخذ** الخشب من قصور السلاطين السابقين **لعمل طرائد الحرب**[١٥٧]، الأمر الذي قد يراه البعض تجاوزًا أو جورًا في حق السلاطين أوعائلاتهم[١٥٨].

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلي عدة نتائج أذكرها فيما يلي:

نتائج الدراسة:

- **استطاع** برسباي أن يصل للسلطة في فترة خاصة متمايزة عرفت بمرحلة الفساد السياسي في دولة سلاطين المماليك، ومد فترة حكمه لنحو ستة عشر عامًا ويزيد.
- **قدم** برسباي نموذجًا للسلطان التاجر الذي اتسم بالعسف والجشع معًا في سبيل تحقيق غاياته وآماله المادية.
- **أرسي** برسباي سياسته الاقتصادية على دعائم رئيسة وركائز أساسية بلغ عددهم نحو الست، كان من بينها ما أوجده من سبقه من سلاطين المماليك، ومنها ما استحدثه هو نفسه.
- **أسرف** برسباي في الاعتماد على موظفي المال من أصحاب الجور والظلم والقسوة، وأكثر من تعيينهم وعزلهم في أوقات قليلة.
- **أسرف** برسباي في تقدير قيمة الضرائب المقررة لكونها دعامة أساسية في سياساته الاقتصادية.
- **بالغ** في استحداث أكثر من ضريبة، وسن ضرائب جديدة غير المفروضة والمقررة والمتداولة أطلق علىها مكوس.
- **طبق** برسباي الاحتكار الاقتصادي الشامل بجميع جوانبه الزراعة والصناعة والتجارة في عدة محاصيل منها السكر، البهار، الفلفل، العلق، الثياب.
- **استخدم** برسباي دعامة الغرامة المالية بصور متعددة جاء في أولها بترتيب تصاعدي: استخلاص الأموال، ثم الرشوة، ثم الحوطة، ثم قطع الرواتب، ثم المصادرة.

- **لجأ** برسباي متأخرًا لتقبل الرشوة المالية كإحدى الوسائل لتدعيم سياساته الاقتصادية، وسد عجزه عن النفقة لجنده ومماليكه.
- **اتسم** برسباي بالتسرع في إصدار القرارات والأوامر وأيضًا في إلغاءها، ومثال ذلك يصدر في ذي القعدة أمرًا ثم يلغيه في صفر من نفس العام، كما حدث في عامي ٨٢٧هـ،٨٣٢هـ.
- **لجأ** برسباي في أحيان قليلة لدعامة اقتصادية استثنائية، وجمح إلي أخذ متحصل مال زكوات الناس والرعية عن الأرض أو المال أو غيره من ممتلكات شخصية، وتراجع عنها أمام رفض العلماء والفقهاء!.
- **تنوعت** موارد برسباي المالية، وكان أكثرها في الاعتماد عليها: الضرائب، ثم مال التجارة وطرح البضائع، وأخيرًا المغارم والرشوة في نهاية الصف.
- **اقتصرت** أوجه الصرف لدي برسباي على أوجه محددة في الناحية الحربية والمعمارية.
- **مقت** الرعية والشعب، وبالغ في ظلمها، واثقال كاهلها بالأعباء المالية.
- **اتسم** برسباي الحاكم بمرونة الشخصية، حيث قدم نموذجًا لحاكم يسعي لتحقيق غايته فإذا ما استحسن عمله، مضي في تحقيق غايته، وإن لم يبحث عن غيره دون غضب أو انفعال حاد.
- **حرص** برسباي على الاستمتاع بالحياة، والإسراف في ذلك بكثرة الخروج للمتنزهات والرماية ورحلات الصيد وما نحوه، وهو أمر لازمه طوال عصره– حتى في سنوات مرضه– فلم تخلو سنة من خروج لصيد أو رماية وما شابه ذلك.
- **اختتم** برسباي حياته، مريضا ومصابًا في عقله، وكأن نهاية الظالم واحدة، فما أكثر ما شهدنا من نهايات مأسوية لهذه الفئة الباغية أو الظالمة.

الهوامش

(*) **بيت** شعر ذكره ابن إياس مدحًا للسلطان برسباي في رثائه له، وإن كان البيت يحتمل معنى آخر غير المدح، وضح لي بعد مطالعة سيرة الرجل وأساليبه في حكم الدولة **وهو**: إن شح الزمان بمثله لكان أفضل لما وجدناه من عسفه وظلمه للرعية **ونهمه** في جمع المال الرجل وأساليبه في حكم الدولة **وهو**: إن شح الزمان بمثله لكان أفضل لما وجدناه من عسفه وظلمه للرعية ونهمه في جمع المال؛(ابن إياس، محمد بن أحمد المصري، (ت٩٣٠هـ/١٥٢٣م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج٢، تحقيق محمد مصطفى، مطبعة فرانز ستاينر، فيسبادن، ١٩٧٥م، ص٣٣٠).

(١) **المؤيد شيخ**: أأبو النصر شيخ المحمودي، السادس من سلاطين المماليك الجراكسة من حيث تولية أمور السلطنة المملوكية، واستمرت فترة حكمه لنحو ثماني سنوات؛(المقريزي، تقي الدين أحمد بن على،(ت٨٤٥هـ/١٤٤١م)"، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار المعروف بـ الخطط المقريزية، ج٣، تحقيق: د.محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة،١٩٩٨م، ص١٣٨).

(٢) **للمزيد راجع:**

Carl Brocleman, History of Islamic Peoples, London, 1952,p.289.

(٣) من هؤلاء السلاطين من بعد برسباي "محور الدراسة"، السلطان جقمق(**٨٤٢-٨٥٧هـ/١٤٣٨-١٤٥٣م**) بنحو خمس عشرة سنة، والسلطان إينال(**٨٥٧-٨٦٥هـ/١٤٥٤-١٤٦٠م**) بنحو إثني عشر سنة، والسلطان قايتباي(**٨٧٢-٩٠١هـ/١٤٦٧-١٤٩٥م**) بنحو تسع وعشرين سنة.

(٤) **وفق** ما ذكر المؤرخ ابن إياس حكم برسباي نحو ستة عشر عامًا وثمانية أشهر وخمسة أيام؛(ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور،ج٢، ص٣٣٠).

(٥) كتاب **السلوك لمعرفة دول الملوك**، سفر ضخم في تاريخ دولة سلاطين المماليك، مكون من عدة أجزاء، بلغت في آخر طبعاته نحو السبعة (طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م)، شاملة لأحداث وعهود السلاطين المماليك، ومن يطالعه يجد أن المقريزي اجتهد فيه لتقديم رؤيته الخاصة لأعمال سلاطين عصره القريبين والمعاصرين، وإيضاح ما كان لهم وما عليهم في تحليل سلوكي لهذه الأفعال قدر الإمكان، فكان عنوان الكتاب دليلًا على مضمونه الداخلي، لا مجرد سرد أو تدوين للأحداث.

(٦) **من الطريف** أن اسم برسباي لفظ أعجمي أو فارسي وليس له أصل في اللغة العربية على الإطلاق.

(٧) **بلاد الجركس**، أو **الشركس**: بلاد لمجموعة شعوب تشمل سكان شمال القوقاز، وجغرافياً هي منطقة تقع في القسم الشمالي الغربي من القوقاز، وقسمًا من الشاطئ الشرقي للبحر الأسود من شبه جزيرة تان إلي حدود بلاد الأبخاز جنوبًا؛(مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج٨، بيروت، لبنان، د.ت، ص١٧؛ راشد رستم (مترجم)، دائرة المعارف الإسلامية(النسخة العربية)، ج١١، دار المعرفة، لبنان، د.ت، ص ص٢٠٨-٢١٥؛

Bernard G.Weiss and "Other", Asurvey of Arab History "Revised Edition", The American Universty in Cairo Press, 1990, p.308.

(٨) المقريزي،"تقي الدين أحمد بن على،(ت٨٤٥هـ/١٤٤١م)"، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج٧، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م، ص ١٤٠.

(٩) **الكير**: جهاز من جلد أو نحوه، يستخدمه الحداد وغيره للنفخ في النار لإشعالها؛(مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٧٤٦.)

(١٠) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١٤٠.

(١١) المقريزي، نفسه والصفحة.

(١٢) **ملطية**: إحدى مدن الثغور الإسلامية، وحاليًا مدينة تركية تقع قرب نهر الفرات في منطقة شرق الأناضول بتركيا؛(ياقوت الحموي" أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله البغدادي،(ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م)"، معجم البلدان، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، ج٣، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص١٩.

(١٣) **الظاهر برقوق**: برقوق بن أنس بن عبدالله الشركسي، أول سلاطين المماليك الشراكسة، امتدت سنوات حكمه لفترتين، لنحو ستة عشر سنة، توفي عام ٨٠١هـ/١٣٩٨م، فبكاه الناس لعدله ورفقته بالرعية؛(المقريزي، المواعظ والاعتبار،ج٣، ص ص١٣٣-١٣٤).

(١٤) **ططر**: الظاهر أبو الفتح ططر، ثامن سلاطين المماليك الشراكسة، وهو السلطان المملوكي الوحيد الذي نصب سلطانًا من الشام وليس من مصر؛(المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج٣، ص١٣٨).

(١٥) **ابن ططر**: الصالح ناصر الدين محمد بن ططر، تولي أمور السلطنة المملوكية صغيرًا، وكانت وفاته في سن الحادية عشرعام ٨٢٤هـ/١٤٢١م؛(المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج٣، ص١٣٩).

(١٦) ابن إياس، بدائع الزهورفي وقائع الدهور، ج١، ص٣٢٥.

(١٧) **تشاور** الأمراء الكبار فيما بينهم وصرح أعلاهم رتبة عسكريًا وهو الأمير الأتابكي ببيغا المظفري بالتنازل لبرسباي وقال:" الأمير برسباي يكون سلطانًا وهو أحق بها مني"، في حين كان برسباي وقتئذ دوادارًا كبيرًا؛(ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج١، ص٣٢٤).

(١٨) ابن إياس، نفس المصدر والجزء، ص٣٢٥.

(١٩) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١٤٠.

(٢٠) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور،ج٢، ص٣٣٠.

(٢١) **المباشرين:** لفظ جمع ومفرده" المباشر"، موظف إداري يعين من قبل السلطان، ويخصص بجهة يقوم علىها كمباشر العمائر ومباشر الأوقاف؛(حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج٣، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ص ٩٨٢-٩٨٣؛ محمد أحمد دهمان: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م، ص١٣٤).

(٢٢) **تعرض** برسباي للسجن مرتان من قبل السلطان المؤيد شيخ(٨١٥-٨٢٤هـ/١٤١٢-١٤٢١م)، وكان وقتئذ في رتبة عسكرية عالية هي مقدم ألف، الأولى في سجن المرقب، والثانية في قلعة الشام؛(ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج١، ص٣٢٤).

(٢٣) **نظام الملك:** لقب فخري واسم لوظيفة، خصص لنائب السلطنة المملوكية، أو كافل السلطنة، أو أتابك العساكر؛(حسن الباشا، الفنون الإسلامية، ج٣، ص ص ١٢٨٠-١٢٨١).

(٢٤) **ذكر** ابن تغري بردي "أن برسباي تولى السلطنة وعمره يوم ذاك نيف على أربعين سنة"، وهو غر لم يمارس التجارب"، فهل يتفق هذا السن وقد مات بعد أن ناف على ست وسبعين سنة تقريبًا، لابد وأنه تولي وقد زاد عمره عن الستين، فيمكث نحو ١٦ سنة ليموت وهو في السبعين!!؛(ابن تغري بردي، "أبو المحاسن جمال الدين يوسف الأتابكي، (ت٨٧٤هـ/١٤٦٩م)"، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٤، تحقيق عطا ديب، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٢٨٩).

(٢٥) **النسيئة:** في اللغة، هو الصبر، وكمصطلح استخدم في العصر المملوكي ويقصد به: البيع إلي أجل مسمي، أو بغير ثمن معين؛ (سعيد عاشور، العصر المماليكي، كشاف المصطلحات، ص ٤٣٦).

(٢٦) **رسم** هنا بمعنى أصدر أمرًا سلطانيًّا، وكذلك يقال: الترسيم ما يفرض من رسوم وضرائب؛(علاء طه رزق، السجون والعقوبات في مصر عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ص ١٥١-١٥٣).

(٢٧) **بغداد:** لفظ فارسي معناه عطية الله، وقيل مأخوذ من كلمة آرامية هي "بكدادا" بمعنى باب الإله، عاصمة دولة العراق حاليًا، ومن أقدم العواصم الإسلامية، بناها أبو جعفر المنصور(١٣٦-١٥٨هـ/٧٥٤-٧٧٥م)، الخليفة العباسي واتخذها عاصمة للدولة الإسلامية، فكانت مركزًا للعلم والعلماء، وظلت من بعده حتى نهاية العصر العباسي، وسقوطها على يد التتار عام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م)؛(ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج١،١٨١؛ عبدالرازق الحسني، دائرة المعارف الإسلامية، النسخة العربية، مج٤، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت، ص ص ٣-٤).

(٢٨) **الموصل:** مدينة قديمة، ذكرها الحموي، وقال: باب العراق، ومفتاح خراسان، دخلت في الإسلام، ومثلت إحدى قواعد بلاد الإسلام، ثاني أكبر مدينة عراقية من حيث عدد السكان؛(ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٤، ١٨١).

(٢٩) **بلاد الشام:** اسم تاريخي لجزء من بلاد المشرق العربي، يمتد جغرافيًا على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ويشير إلي دولتي سوريا ولبنان حاليًا؛(ياقوت الحموي، نفسه، ج٢، ص١٠٥).

(٣٠) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٥٧.

(٣١) **جدير بالذكر**،، أن هذه الاستجابة من جانب التجار دامت لفترة وجيزة، فقد حدث أن "**عادوا لما نهوا عنه**"، مما يشير إلى تضارب ردود أفعال التجار والرعية في مواقف أخرى، تجاه الأوامر السلطانية، وهو ما سنتناوله بالتفصيل ونوضح أثاره فيما بعد؛(المقريزي، نفس المصدر والصفحة).

(٣٢) قاسم عبده قاسم، أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ص ٢٣-٢٤.

(٣٣) **الأغربة:** لفظ جمع، مفرده، الغراب، وهو نوع من السفن الحربية تركب فيه المقاتلة والجدافون؛(ابن مماتي،" أبو المكارم بن أبي سعيد،(ت٦٠٦هـ/١٢٠٩م)"، قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١م، ص ص ٣٣٩-٣٤٠).

(٣٤) **قبرص:** حاليًا، دولة جزرية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، بغرب آسيا، وبالتحديد على الجنوب الشرقي من اليونان، وثالث أكبر جزيرة من حيث المساحة وعدد السكان، في البحر الأبيض المتوسط؛(ابن فضل الله، شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن يحيى، التعريف بمصطلح الشريف، مصر، ١٩٥٢م، ص٥٦).

(٣٥) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص ١٠٣.

(٣٦) **المتجر السلطاني:** ما يتجر فيه السلطان من البضائع لحسابه الخاص، وكان يقوم بلها موظف من موظفي السلطان؛ (ابن خلدون، "عبد الرحمن بن محمد،(ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م)"، المقدمة، تحقيق د. على عبد الواحد وافي، ج١، لجنة البيان العربي، القاهرة،١٩٦٢م، ص ٢٤٤-٢٤٥).

(٣٧) **الغلة:** في اللغة هو الدخل من كراء دار أو ريع أرض؛(مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ص٤٥٤).

(٣٨) **الإردب:** هو مكيال يسع أربعة وعشرين صاعًا أو ست ويبات(مجمع اللغة العربية: نفسه، ص١٢).

(٣٩) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١٩١.

(٤٠) **شون السلطان:** لفظ جمع، مفرده شونة، وهي: مخزن الغلال؛(مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ص٣٥٥).

(٤١) **الدواليب:** لفظ حمع ومفرده الدولاب، لفظ شاع استخدامه في العصر المملوكي، ويطلق على الأداة أو الآلة التي تستخدم في الصناعة أو الزراعة على حد سواء؛(سعيد عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، كشاف المصطلحات، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٤٢٣).

(٤٢) **لفظ** الحماية هذا، يقصد به نوع من الضرائب كانت تفرض على أفراد الشعب من التجار ونحوهم، وسيرد الحديث عنها تفصيلًا فيما يلي في متن الدراسة.

(٤٣) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٢٨٠.

(٤٤) **الحِمل:** بكسر الحاء، في اللغة هو ما يحمل على الظهر ونحوه، ويقال هو الهودج؛(ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، (ت ٧١١هـ/١٣١١م)، لسان العرب، ج٤، دار صادر، بيروت، لبنان،١٩٦٨م، ص٢٢٨؛ مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ص١٧٢).

(٤٥) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٣٠٨.

(٤٦) قاسم عبده قاسم: أسواق مصر، ص٢٨.

(٤٧) السبكي" أبو نصر عبد الوهاب بن على بن تمام،(ت٧٧١هـ/١٣٦٩م)"، معيد النعم ومبيد النقم؛ تحقيق محمد على النجار وآخرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩٣م، ص ٩٢؛ قاسم، قاسم عبده، أسواق مصر، ص٢٨.

(٤٨) **ختم** : لفظ شاع استخدامه في العصر المملوكي بمعنى أغلق المكان، والمطابخ هنا بمعنى المصانع .

(٤٩) **يدولب السكر**: من دولاب، حيث أطلق اللفظ على الأداة أو الآلة التي تستخدم في الصناعة أو الزراعة على حد سواء، ويقصد به يصنع السكر أو كما يقال وقتئذ يطبخ السكر؛(سعيد عاشور، العصر المماليكي، كشاف المصطلحات، ص٤٢٣).

(٥٠) **القنطار**: معيار مختلف المقدار، بمصر حاليًا مائة رطل؛(رأفت النبراوي، النقود الاسلامية في مصر عصر دولة سلاطين المماليك الجراكسة، الطبعة الثانية، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٣٤٣).

(٥١) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٨٦.

(٥٢) **الإستادار**: وكيل الخراج والمئونة في دولة المماليك، عرفه القلقشندي فقال: من أرباب السيوف، يتولي شئون السلطان وصرفه، من بيوت وغيره، وتنفذ فيه أوامره؛(القلقشندي، أبو العباس أحمد،(ت٨٢١هـ/١٤١٨م)"، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج٤، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٢م، ص٢٠؛ محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ، ص١٥).

(٥٣) **ناظرالخاص**: أمير وظيفته النظر في خاص أموال السلطان، وهي وظيفة أستحدثها السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون؛(القلقشندي، نفس المصدر، ج٤، ص٢١؛ محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص٥٦).

(٥٤) **وكيل الديوان المفرد: وهو** متولي نفقة المماليك السلطانية من جامكيات وعلق وكسوة وإيراده من البلاد المفردة له؛(القلقشندي، المصدرنفسه، ج٣، ص٤٥٧).

(٥٥) على سبيل المثال، وصف المقريزي **أرغون شاه** قائلًا: "**رجل لا يخاف الله**"؛(االمقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٣٥٠).

(٥٦) **للمزيد** عن كل هؤلاء وموظفي الإستادارية، راجع ملحق " موظغو الإستادارية في عهد برسباي" في نهاية الدراسة.

(٥٧) **مثال ذلك**،، ضريبة "**مقرر الخيالة**"، التي فرضت في عام ٧٠٠هـ/١٣٠٠م، وقررها متولي القاهرة الأمير ناصر الدين محمد بن الشيخي وأن يستخرج من أصحاب العقارات والأموال مالًا سماه مقرر الخيالة، وبالفعل تم حصر أصحاب الاملاك وقرر على كل منهم ضرائب وتم تحصيلها وبلغت ما يقرب من مائة ألف دينار، وكذلك ضريبة **نصف السمسرة**، التي ابتدعها أحد ولاة القاهرة من قبل، وهي ضريبة كانت تؤخذ من كل من باع شيئا بما قيمته ٢% من ثمن البيع، وكان يؤخذ نصف الضريبة للسلطان، والنصف الآخر للدلال، فصار الدلال يحسب

حسابه ويخلص درهمه قبل السلطان، وفي عام ٧٨٠هـ/١٣٧٨م، **ألزم الوزير** مقدمي الحجاج بإحضار مستندات شراء جمالهم من **سوق الجمال**، فمن لم يحضر **مكس** مباشري سوق الجمال، نكل به وغرمه مالاً؛(المقريزي، السلوك، ج٣، ق١، ص ص٣٤٣-٣٤٤؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٩، ص٤٦؛ النويري(شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب، ت٧٢٣هـ/١٣٢٣م): نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٣١، تحقيق الباز العريني، حيدر اباد الدكن، ١٣٣٨هـ.١٩٩٠-١٩٩٢م، ص٤١١).

(٥٨) ابن إياس، بدائع الزهورفي وقائع الدهور، ج٣، ص ٣٣١؛ محمد سهيل طقوش، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام "**٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م**"، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م، ص ٥٦٧.

(٥٩) **مكس**: لفظ مفرد، وجمعه مكوس، وهي كل ما تحصل من الأموال لديوان السلطان أو لأصحاب الإقطاعات أو لموظفي الدولة خارجًا عن الخراج الشرعي؛(القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص ص ٤٦٨-٤٧١).

(٦٠) **فندق** أقيم بعد عام ٧٤٠هـ/١٣٣٩م، على يد الأمير طقوزدمر، الذي أوقفها على خانقاة بالقرافة، يقع تجاه باب زويلة، وهو من أبواب القاهرة القديمة، ولا يزال للآن في منطقة الجمالية؛(أيمن فؤاد سيد: مسودة كتاب المواعظ والاعتبار مع ذكر الخطط والآثار، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، المملكة المتحدة، ١٩٩٥م، ص٣٤٨).

(٦١) المقريزي، السلوك، لمعرفة دول الملوك ج٧، ص٦٦.

(٦٢) **الفلوس**: جمع فلس، وهو عملة صغيرة على نوعين الأول: مطبوع بالسكة، والثاني: غير مطبوع عبارة عن قطع مكسرة من النحاس الأحمر أو الأصفر ويعبر عنها بالعتق؛(القلقشندي: صبح الأعشى، ج٣، ص ص٤٤٣-٤٤٤). وللمزيد عن أحوال مصر المالية في العصر المملوكي، وللمزيد راجع:

Pool Stanley, Lane, Catalogue of The Collection of Coins Preerved in The Arabic Khedivinl. Libraray at Cairo, London, 1897 ; A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages, Collins,1976.

(٦٣) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١٥٣.

(٦٤) **الجلح**: انحسار الشعر عن جانبي الرأس؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص ١١٠).

(٦٥) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١٥٣.

(٦٦) المقريزي، نفسه والجزء، ص١٨٨.

(٦٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٤، ص٢٦٦؛ ٢٣١.

(٦٨) ناظر ديوان الجيش: وظيفة لأمير مملوكي، تعادل اليوم وزير الحربية؛(القلقشندي: صبح الأعشد ج٤، ص٣٠).

(٦٩) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٤، ص٢٣١.

(٧٠) **الرنوك:** جمع، مفرده رنك، وهو الشعار الذي يتخذه الأمير لنفسه عند تأمير السلطان له، كما يجعله دهانًا على أبواب بيته والأماكن المنسوبة إليه كمطابخ السكر وشون الغلال والأملاك؛(القلقشندي، صبح الأعشي،ج٤، ص ص٦١-٦٢).

(٧١) **الأرزاق:** لفظ جمع، ومفرده: الرزق، وهو في اللغة كل ما ينتفع به، وكذلك يقال، الرزق: العطاء الجاري، أو الراتب؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص٢٦٢).

(٧٢) سعيد عاشور، العصر المماليكي، كشاف المصطلحات، ص٤٢٦.

(٧٣) محمد محمد مرسي الشيخ، تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، ص٧٨؛ محمد حمدي المناوي، مصر في ظل الإسلام من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، دار المعارف، القاهرة،١٩٧٠م، ص٢-٣.

(٧٤) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١٤٢.

(٧٥) **المغرم للأعوان:** المغرم في اللغة لفظ مفرد معناه: الغرامة أو الخسارة، أما الأعوان، فهي من العون، وهو المعين من كل شيء، وهي توضح مدي سوء الأوضاع الاقتصادية؛(مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ص ص ٤٤٢، ٤٤٩).

(٧٦) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١٤٦.

(٧٧) **لعل** المقصود استحداث ديوان جديد تكون مسئوليته صناعة السكر.

(٧٨) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص ٥٧.

(٧٩) المقريزي، نفسه والجزء، ص٨٦.

(٨٠) المقريزي، نفسه والصفحة.

(٨١) **القند:** لفظ مفرد، وجمعه قنود، ويقصد به عصارة قصب السكر إذا جمد؛(مجمع اللغة العربية: االمعجم، ص ٥١٧).

(٨٢) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١٦٩.

(٨٣) **القبان:** الميزان ذو الذراع الطويلة المقسمة أقساما يحرك علىها جسم ثقيل يسمى الرمانة لتبين وزن ما يوزن؛(ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، ص١٨؛ مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص٤٨٩).

(٨٤) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص ١٨٨.

(٨٥) المقريزي، نفسه والجزء، ص١٩١.

(٨٦) المقريزي، نفسه والصفحة.

(٨٧) المقريزي، نفسه، ص١٨٨.

(٨٨) **البعلبكي:** نوع من القماش القطني كان يصنع منه الكفن في مصر خلال العصر المملوكي؛(الصيرفي"الخطيب الجوهري على ابن داوود،(ت٩٠٠هـ/١٤٩٤م)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان،ج٤، تحقيق د.حسن حبشي؛ دار الكتب المصرية، القاهرة،١٩٧١م، ص ص٢١٤-٢١٥؛

R.DOSY, Supplement aux Dictionnaires Arabes, Part1, p.165.

(٨٩) **العاتكي:** في اللغة العاتك هو الكريم، أما العاتكة فهي: من تكثر من الطيب حتى تحمر بشرتها، أما الثياب العاتكية فلم تسعفنا المصادر بشيء عنها، ولعله قصد في المتن الثياب المعطرة؛(مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ص ٤٠٥).

(٩٠) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١٩١.

(٩١) المقريزي، نفسه والصفحة.

(٩٢) **الفلفل:** ثمرة نبات خشبي متسلق، منه نوعان، الأسود والأبيض، وهو حريف الطعم، وله رائحة عطرية مميزة ويستعمل تابلًا، وقد يستعمل في الطب منبهًا؛(مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ص ٤٨٠).

وللمزيد راجع: كتاب: الطب النبوي، تأليف ابن قيم الجوزية،(ت١٣٥٠هـ)، تحقيق: محمود شوقي، مج١، موقع الوقفية، شبكة الإنترنت؛ مقال: الفلفل الحار، موقع الطب النبوي، شبكة الإنترنت، منشور بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٨م.

(٩٤) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٢٦٧.

(٩٥) **للمزيد** من التفاصيل عن جوانب هذه العقوبة، راجع.. البيومي إسماعيل الشربيني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية" عصر سلاطين المماليك"، ج١، سلسلة تاريخ المصريين، العدد١١١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

(٩٦) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص ١٠٢.

(٩٧) البيومي إسماعيل الشربيني، مصادرة الأملاك، ج١، ص ص٦٢-٦٥.

(٩٨) **دمشق:** مدينة شامية من أقدم مدن العالم، وحاليًا عاصمة جمهورية سوريا الآن؛(ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٢،ص٤٦٤).

(٩٩) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص ٧٦.

(١٠٠) محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص٦٥.

(١٠١) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ص٧٦.

(١٠٢) المقريزي، نفسه والجزء، ص٩٩.

(١٠٣) المقريزي، نفسه، ص٢٣٤.

(١٠٤) **الموجود:** الممتلكات الشخصية من مال وعقار أو أرض وما نحوها(محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ، ص٦٥).

(١٠٥) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص ص ٢٧٦-٢٧٧.

(١٠٦) **الرواتب والجرايات:** لفظ جمع، مفرده: الجاري والجراية، ويقال: الجاري من الرواتب؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص١٠٢).

(١٠٧) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١١٨.

(١٠٨) المقريزي، نفسه، ص ٢٦٧.

(١٠٩) المقريزي، نفسه، ص ٢٧٠.

(١١٠) المقريزي، نفسه، ص٨٥.

(١١١) **القناصل:** لفظ **جمع**، مفرده القنصل، في اللغة هو نائب من دولة في دولة أخرى، وفي العصر المملوكي يعني كبير ممثلي التجار الفرنج لدي دولة سلاطين المماليك، وعلبه مراعاة شئون رعية الفرنج من أبناء دولته في مصر؛(مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ص٥١٧).

(١١٢) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١٤٦.

(١١٣) **المقارع:** لفظ جمع، مفرده المقرعة، يقال قرع فلان فلانًا أوجعه باللوم، والمقرعة:كل ما قرعت به، ولعل المقصود هنا السوط وما نحوه؛(مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص٤٩٩).

(١١٤) **والي القاهرة:** هو والي الشرطة في مصر في العصر المملوكي، ومهمته حفظ الأمن والنظام داخل الولاية ؛(القلقشندي، صبح الأعشى،ج٤، ص ص ٢٢-٢٣؛ محمد قنديل البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، ص٣٥٨، ٣٦٢).

(١١٥) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧،، ص ص ٢٨٠- ٢٨١.

(١١٦) للمزيد عن الرشوة في العصر المملوكي، راجع.. د.أحمد عبدالرازق: البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك(دراسة عن الرشوة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٢٥ وما بعدها.

(١١٧) المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة"تاريخ المجاعات في مصر"، **الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٩.**

(١١٨) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٢٣٣.

(١١٩) المقريزي، نفسه والجزء، ص ٢٤٧.

(١٢٠) **النظر والحجوبية:** النظر في العصر المملوكي وظيفة، صاحبها هو: المتعهد بالأموال، والذي يتفقد مصارفها وإليه يرجع حسابها؛ أما الحجوبية فيقصد بها: النظر في مخاصمات الأجناد واختلافهم في أمور الإقطاعات ونحو ذلك؛(القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص١٩؛ المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج٢، ص٢١٩).

(١٢١) نيابة الثغر: وظيفة، صاحبها النائب، وهو لقب قائمقام السلطان في المدينة؛(محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص١٤٩).

(١٢٢) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٢٦٩.

(١٢٣) **طرابلس:** مدينة قديمة، وعاصمة دولة ليبيا حاليًا، وأكبر مدنها، تقع في الشمال الغربي من ليبيا؛(ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص٥٥٦؛ ابن فضل الله، التعريف، ص١٨٢).

(١٢٤) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٢٧٧.

(١٢٥) المقريزي، نفسه والجزء، ص٥٧.

(١٢٦) المقريزي، نفسه، ص٨٦.

(١٢٧) المقريزي، نفسه، ص١٠٣.

(١٢٨) **المقريزي**، نفسه، ص١٩١.

(١٢٩) المقريزي، نفسه، ص ص ٥٥-٥٧.

(١٣٠) **النفقة السلطانية:** منحة من السلطان يقدمها في أوقات غير منتظمة من بينها قبل تسييير الحملات العسكرية، وعند تولية السلطنة؛(المقريزي، السلوك، ج١، ق٣، ص٦٨٢).

(١٣١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص١٥؛ السيد الباز العريني، الفارس المملوكي، مقال بمجلة الجمعية التاريخية، مجلد٥، ١٩٥٦م، ص ص ٤٧-٦٨؛ محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ، ص١٢).

(١٣٢) المقريزي، المصدر نفسه، ج٧، ص٣١١.

(١٣٣) **التجريدات:** لفظ جمع، ومفرده، التجريدة أو الجريدة، ويقصد بها فرقة من العسكر الخيالة التي لا رجالة فيها؛(محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص٤٢).

(١٣٤) أنور زقلمة، المماليك في مصر، د.ت، ص٢١.

(١٣٥) أنور زقلمة، نفسه والصفحة.

(١٣٦) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج١، ص٢٨٨.

(١٣٧) المقريزي، نفسه، ص١١٧، ٣٠٩.

(١٣٨) المقريزي، نفسه، ص ١٨٨.

(١٣٩) المقريزي، نفسه، ص٣٠٣.

(١٤٠) المقريزي، نفسه، ص١٤٠.

(١٤١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص٣٣٠.

(١٤٢) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص ١٤٠.

(١٤٣) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج٢، ص٣٣٠.

(١٤٤) **رودس:** اسم لجزيرة يونانية في البحر الأبيض المتوسط، تقع بالقرب من الساحل الجنوبي التركي، وفي منتصف المسافة بين جزر اليونان الرئيسية وقبرص؛(ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص ص٨٩-٩٠).

(١٤٥) ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج٢، ص٣٣٠.

(١٤٦) ابن إياس، نفسه.

(١٤٧) ابن إياس، نفسه.

(١٤٨) ابن إياس، نفس المصدر، ج١، ص٢٢٣.

(١٤٩) المقريزي، السلوك، ج٧، ص ١٤٠.

(١٥٠) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص٢٦٤.

(١٥١) هكذا ورد الإسم عند ابن إياس، والصحيح في اللغة هو **الملنخوليا**، وهو في رأي القدامي والمحدثين مرض عقلي من مظاهره اضطراب وفساد التفكير؛(ابن أبي أصيبعة، (ت٦٦٨هـ/١٢٧٠م)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق د.نزار رضا، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د.ت، ص١٣٠؛ مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص٥٩١).

(١٥٢) **النزق:** في اللغة هو الخفة والطيش في كل أمر؛(ابن منظور، لسان العرب، ج١٤، ص٢٣٦؛ مجمع اللغة العربية: نفس المصدر، ص ٦١١).

(١٥٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ٣٣٠.

(١٥٤) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٥٦، ٦٤.

(١٥٥) المقريزي، نفسه والجزء، ص٩٤.

(١٥٦) المقريزي، نفسه، ص ص٥٩-٦٠.

(١٥٧) **طرائد الحرب:** لفظ جمع، ومفرده طراد أو طريدة، وهو نوع من المراكب الحربية يستعمل غالبًا في حمل الخيول والفرسان؛(ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص٣٣٩؛ سعيد عاشور، العصر المماليكي، كشاف المصطلحات، ص٤٣٨).

(١٥٨) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص١١٢.

المصادر والمراجع

أولًا- المصادر العربية:

- **ابن أبي أصيبعة،**"،(ت٦٦٨هـ/١٢٧٠م)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق د.نزار رضا، منشورات مكتبة الحياة،، بيروت، (لبنان، د.ت).
- **ابن إياس: محمد بن أحمد بن إياس المصري،(ت٩٣٠هـ/١٥٢٣م)**، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، مطبعة فرانز ستاينر،(فيسبادن، ١٩٧٥م)، عدة أجزاء.
- **ابن تغري بردي: جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي،(ت ٨٧٤هـ/١٤٦٩م)**، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق عطا دبب، (القاهرة،١٩٩٧م)، أجزاء.
- **ابن خلدون: ولي الدين عبد الرحمن بن محمد،(ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م)**، المقدمة، تحقيق د/ على عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي،(القاهرة،١٩٦٢م)، عدة أجزاء.
- **السبكي : تاج الدين، أبو نصر عبد الوهاب بن على بن تمام السبكي، (ت٧٧١هـ/١٣٦٩م)**، معيد النعم ومبيد النقم؛ تحقيق محمد على النجار وآخرون، مكتبة الخانجي، (القاهرة، ١٩٩٩٣م).
- **ابن شاهين: غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري،(ت٨٩٣هـ/١٤١٨م**، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، اعتني به بولس راويس،(باريس، ١٨٩٤م).
- **الصيرفي: الخطيب الجوهري على بن داوو (ت٩٠٠هـ/١٤٩٤م)**، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق د.حسن حبشي؛ دار الكتب المصرية، (القاهرة،١٩٧١م)، عدة أجزاء.
- **القلقشندي: أبو العباس أحمد القلقشندي،(ت ٨٢١هـ/١٤١٨م)**، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب المصرية، (القاهرة، ١٩١٤- ١٩٢٢م).
- **المقريزي: تقي الدين أحمد بن على المقريزي،(ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م)**، إغاثة الأمة بكشف الغمة" تاريخ المجاعات في مصر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ١٩٩٩م).
- .....: السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج٧، دار الكتب العلمية، (بيروت، ١٩٩٧م).
- .....: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار المعروف بـ الخطط المقريزية، تحقيق: د. محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩٨م).

- **ابن مماتي: الأسعد بن مماتي،(ت٦٠٦هـ/١٢٠٩م)**، قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩١م).
- **النويري:**" شهاب الدين احمد بن عبدالوهاب، (ت٧٢٣هـ/١٣٢٣م)": نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: السيد الباز العريني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة،١٩٩٢م).
- **ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م)**، معجم البلدان، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، ج٣، دار الكتب العلمية، (بيروت، د.ت).

ثانيًا- المراجع:

أ- المراجع العربية:

- **إبراهيم على طرخان**، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة،سلسلة الألف كتاب،"٢٧٩"، (النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٠م).
- **أيمن فؤاد سيد**، مسودة كتاب المواعظ والاعتبار مع ذكر الخطط والآثار، (مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٩٩٥م).
- **البيومي إسماعيل الشربيني**، مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية" عصر سلاطين المماليك"، سلسلة تاريخ المصريين، العدد١١١، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧م)، جزءان.
- **حسن الباشا**، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، (القاهرة، ١٩٩٦م).
- **رأفت النبراوي**، النقود الاسلامية في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، الطبعة الثانية، (مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر،القاهرة، ١٩٩٦م).
- **سعيد عاشور**، العصر المماليكي في مصر والشام، (دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٨م).
- **السيد الباز العريني**، الفارس المملوكي، مجلة الجمعية التاريخية، مجلد٥،(القاهرة،١٩٥٦م).
- **علاء طه رزق**، السجون والعقوبات في مصر عصر سلاطين المماليك، (دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٢م).
- **قاسم عبده قاسم**، أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك، (القاهرة، ١٩٧٨م).

- **محمد أحمد دهمان**، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، (دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م).
- **محمد حمدي المناوي**، مصر في ظل الإسلام من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م).
- **محمد سهيل طقوش**، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام" ٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م"، (دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م).
- **محمد قنديل البقلي**، التعريف بمصطلحات صبح الأعشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ١٩٨٣م).
- **محمد محمد مرسي الشيخ**، تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، الطبعة الثانية،(الإسكندرية، ١٩٩٧م).
- **محمد مختار باشا**، التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنجية والقبطية، (بولاق، القاهرة، ١٣١١هـ/١٨٩٠م).
- **مسعود الخوند**، الموسوعة التاريخية الجغرافية،(بيروت، د.ت)، عدة أجزاء.

ب- المراجع المعربة:

- **راشد رستم (مترجم)، دائرة** المعارف الإسلامية" النسخة العربية"، ج١١، (دار المعرفة، لبنان، د.ت).
- **عبدالرازق الحسني(مترجم)**، دائرة المعارف الإسلامية" النسخة العربية"، مج٤، (دار المعرفة، لبنان، د.ت).

ج- المراجع الأجنبية:

- A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages, Collins,1976.
- **Bernard G.Weiss and "Other"**, Asurvey of Arab History "Revised Edition", The American Universty in Cairo Press, 1990.
- **Carl Brocleman**, History of Islamic Peoples, London, 1952.

M.E.R.C
ISSN 2536-9501

- **Pool Stanley, Lane,** Catalogue of The Collection of Coins Preerved in The Arabic Khedivinl Libraray at Cairo, London, 1897.
- **R.DOSY,** Supplement aux Dictionnaires Arabes, 2 Tome, Librairie du Liban place Riad solh- Beyrouth, 1981.

ثالثًا–قواميس اللغة:

- **ابن منظور:**" محمد بن مكرم بن على"،(ت ٧١١هـ/١٣١١م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان،١٩٦٨م.عدة أجزاء.
- **مجمع اللغة العربية**، المعجم الوجيز، (القاهرة، ٢٠٠٣م).

رابعًا– المواقع الإلكترونية:

- **موقع الوقفية:** .http// Waqfia.com، **كتاب** الطب النبوي، تأليف ابن قيم الجوزية، (ت١٣٥٠هـ/١٩٢٩م)، تحقيق محمود شوقي، مج١.
- **موقع الطب النبوي، شبكة الإنترنت، مقال**" الفلفل الحار"، منشور بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٨.

middle-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الملاحق:

ملحق(١)

ثبت موظفو الإستادارية في عهد السلطان "الأشرف برسباي"

م	الترتيب	اسم الموظف	تاريخ سنوات تولي الوظيفة	إجمالي سنوات تولي الوظيفة	ملاحظات
١	الأول	أرغون شاه	٨٢٤هـ – شعبان٨٢٥هـ	قرب عام وستة أشهر	"رهب الناس واشتد علىهم"
٢	الثاني	أيتمش الخضري	رمضان٨٢٥هـ – ذوالقعدة٨٢٥هـ	ثلاثة شهور	.....
٣	الثالث	أرغون شاه	ذو الحجة٨٢٥هـ– شوال٨٢٦هـ	عام تقريبًا	الفترة الثانية له، وفيه: " ما عف ولا كف في جبايته".
٤	الرابع	ابن أبو والي	شوال –ذو القعدة ٨٢٦هـ من ذو القعدة ٨٢٦هـ – إلى جمادى الأولى ٨٢٧هـ	"سبع شهور" شهران، ثم خمسة أشهر فقط	فر هاربًا من تعرض المماليك له بالضرب، ثم عاد ومارس وظيفته
٥	الخامس	صلاح الدين بن بدر الدين ابن نصر الله	جمادي الآخرة ٨٢٧هـ– جمادي الأولى ٨٢٨هـ	أحد عشر شهرًا	ابن الموظف التالي
٦	السادس	بدر الدين بن نصر الله	جمادي الأولى ٨٢٨هـ– رمضان ٨٢٨هـ	خمسة أشهر	والد الموظف السابق
٧	السابع	زين الدين عبد القادر بن أبي الفرج	رمضان ٨٢٨هـ– ربيع الآخر ٨٣٣هـ	نحو خمس سنوات	قيل عنه:" يفسد ولا يصلح "
٨	الثامن	علاء الدين اقبغا الجمالي	ربيع الآخر ٨٣٣هـ– ذو القعدة ٨٣٣هـ	عدة شهور	قيل عنه:" حمل قدر من المال لم ينهض بها "
٩	التاسع	زين الدين عبد القادر بن أبي الفرج	أواخر ٨٣٣هـ –٨٣٥هـ	نحو ثلاث سنوات	....
١٠	العاشر	ابن كاتب المناخ	ربيع الاخر٨٣٥هـ	نحو شهر فقط	....

١١	الحادي عشر	بدر الدين بن نصر الله	ربيع الاخر٨٣٥هـ	نحو شهر فقط	استدعي لفترة ثانية.
١٢	الثاني عشر	علاء الدين أقبغا الجالي	جمادى الآخرة ٨٣٥هـ- المحرم ٨٣٦هـ	نحو عام	شغل الإستادارية مع كشف الوجه القبلي، وأدار وظيفته كعبث الليث.
١٣	الثالث عشر	ابن كاتب المناخ	من أواخر المحرم ٨٣٦هـ- إلى عام ٨٣٨هـ	نحو عامين	
١٤	الرابع عشر	ابن كاتب جكم	٨٣٨هـ	عدة شهور	خلاف بين مؤرخين ايهما الاصح
١٥	الخامس عشر	الصاحب كريم الدين	٨٣٨هـ	عدة شهور	
١٦	السادس عشر	الأمير جانبك الدويدار	٨٣٨هـ	عدة شهور	
١٧	السابع عشر	تاج الدين بن الخطير	٨٣٩هـ	عدة شهور	
١٨	الثامن عشر	كريم الدين بن الصاحب تاج الدين بن كاتب المناخ	٨٤٠-٨٤١هـ	نحو العام	

M.E.R.C ISSN 2536-9